أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/31م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

حمدان: مسيرة العودة بداية مشروع تحرير الأرض وعودة الشعب..... 3

التنسيقية الدولية للمسيرة الكبرى: لن ينتهي الاعتصام إلا بالعودة 6

عريقات: امريكا وإسرائيل تقودان حملة ضد الفلسطينيين 8

استعداد "حماس" لحوار الإدارة الأميركيّة يغضب السلطة الفلسطينيّة 10

الفلسطينيون أصحاب الأرض حاضرون دائماً وأبداً..... 14

مسيرة العودة الفلسطينية بين السلاح والمقاومة الشعبية المدنية..... 17

الفلسطينيون أصحاب الأرض حاضرون دائماً وأبداً..... 22

مسيرة العودة الفلسطينية بين السلاح والمقاومة الشعبية المدنية..... 25

العنصرية ضد فلسطينيي 48..... 30

محلل سياسي: الحراك الشعبي ضروري والسلطة غير معنية باستثماره..... 33

الحكومة تطالب بتدخل دولي لوقف اراقة دماء الفلسطينيين..... 34

مئات الآلاف يتدفقون نحو الحدود مع الأراضي المحتلة..... 35

حماس: الجماهير أسقطت "صفقة القرن" عمليًا..... 36

دحلان: غزة قبلت التحدي ولن يستطيع "تحالف تل أبيب ورام الله" كسرها! 37

عريقات: لا قوة في العالم قادرة على تطويع شعبنا .. وعلى المجتمع الدولي محاسبة الاحتلال وإنهائه فوراً .. 38

10 شهداء و1200 إصابة ومدفعية الاحتلال تقصف مسيرة العودة..... 40

حماس : شعبنا شيع صفقة القرن إلى مثواها الأخير 42

الرئيس : رسالة شعبنا اليوم أثبتت للقاصي والداني أن أية مشاريع تصفوية لن تمر 43

أبو مرزوق في موسكو لبحث: المصالحة بعد خطاب عباس و"صفقة العصر" والدور الروسي في المنطقة .. 45

حواتمة لـ «الحياة»: الفلسطينيون بين «إسرائيل الكبرى» وأسوأ مما قبل 1967..... 47

عباس والحمد الله يتجاهلان ذكر قطاع غزة في بيانيهما..... 56

الرئاسة: الاعتراض الأمريكي على إدانة مجزرة غزة غطاء للعدوان الإسرائيلي 57

الخيارات الشعبية أقوى من أي إجراءات رسمية على الأرض 58

وفد من حماس يلتقي بوغدانوف في موسكو 60

غزة تتحدى مصيرها..... 61

حمدان: مسيرة العودة بداية مشروع تحرير الأرض وعودة الشعب

بيروت – فلسطين أون لاين 30\3\2018

أكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس أسامة حمدان على أن مسيرة العودة الكبرى تمثل بداية مشروع تحرير الأرض، وعودة الشعب الفلسطيني، مشددًا على أنها خطوة عملية تؤكد أن كل تمزيق ملفات القضية لم يؤد لإسقاط حق اللاجئين.

وقال حمدان في لقاء مع إذاعة الفجر في بيروت الخميس إن: "العودة ليست حلمًا؛ فالفلسطينيون جاهدوا وقاتلوا على مدار حياة القضية، وفي كل مرة يخرج من يقود الانتفاضة، رغم محاولة الكي الوعي، التي يفشل بها الاحتلال في كل مرة".

وأضاف: "مسيرة العودة خطوة عملية تؤكد أن كل تمزيق لملفات القضية لم يؤد لإسقاط حقنا كلاجئين، حتى أولئك الذين يعيشون على أرض فلسطين لا زالوا يصرون على العودة، وكذلك في أماكن اللجوء الفلسطيني".

وأوضح حمدان أن حراك العودة "لا شك أنه يرسل رسالة للجميع بأن اللاجئين ما زالوا متشبثين بالقضية، وهم يمثلون 60% من الفلسطينيين، وهو بداية مشروع استراتيجي لتحريك قضية اللاجئين حتى يعودوا إلى ديارهم".

وشدد على أن الاحتلال يتخوف من المسيرة كون أن هناك كتلة بشرية كبيرة تتحرك، وما تزال تحمل الهم الوطني، وأن عملية التنظيم التي جرت فصائليا ليست استعراضية.

وأكد أن "غزة تمثل عقدة الفشل الإسرائيلي، وهي التي تشكل رادعًا حقيقيا لديه لأنه باتت تصبح حالة الفشل متأصله لديه، فقد خرج في 2005 تحت ضربات المقاومة، وفي اعتداءات المتكررة على القطاع".

وذكر حمدان أن الاحتلال ليس بحاجة إلى مبررات عندما يعتدي على شعبنا، فالمبرر أنه يريد كسر الإرادة الفلسطينية.

وقال: "عملية تحرير فلسطين تنضوي على كثير من التضحيات، والمسيرة ليست هروبا للأمام بل بداية مشروع تحرير الأرض وعودة الشعب لأرضه، لمواجهة الخطط الموضوعة لتصفية القضية".

وأضاف: "في ذروة الضغوط تقول إنك تتمسك بالقضية، وهو سلوك عمل وبنية مقاومة تتطور يومًا بعد آخر، وإظهار أن هناك إرادة حقيقية للشعب الفلسطيني، فهناك محاولة استلاب لإرادة الشعب من فريق رام الله".

ورأى حمدان أن المسيرة ستبقى عند الضوابط التي تم الاتفاق عليها، وهذا جزء من عملية كشف العدوان الإسرائيلي؛ فأي عدوان سيكون تأكيد على طبيعته العدوانية وليس خللًا في المسيرة".

طقوس المستوطنين

واعتبر حمدان الطقوس التي أجراها مستوطنون يهود قرب المسجد الأقصى "تطورًا منهجيًا وطبيعيًا للمسار الذي سار به الاحتلال ودعمته الإدارة الأمريكية للسيطرة على الأقصى، وسط تقصير ومشهد سلبي عربي وإسلامي كبير".

وقال: "المتطرفون من الصهاينة ومن يمثلون من حكومة الاحتلال، أطلقوا مبادرة لذبح القربان يوم الجمعة القادم (يوم غدٍ)، لمحاولة فرض أمر واقع من أجل تمرير التقسيم الزماني والمكاني للأقصى".

وأضاف: "ما حصل قبل أيام كان خارج الأسوار، ولكن التحدي الحقيقي في أن يجري ذلك داخل الأقصى؛ هم يحاولون تثبيت حقائق، لكنهم لن يستطيعوا، فمن طبيعة الناس أن تتحرك للدفاع عن المسجد الأقصى".

وشدد حمدان على أن زيارة القدس في ظل الترتيبات الإسرائيلية هو قرار ضمني بالسيطرة الإسرائيلية، في ظل الحديث عن زيارات لمسؤولين عرب للمسجد الأقصى.

وقال إن: "السلطة ومنظمة التحرير لا يقومان بواجبهما من أجل حماية الأقصى، مشددًا على أن "زيارات دعم صمود المقدسيين لا يمكن أن تتم بالتنسيق مع الإسرائيليين".

وأوضح أن غرس ذلك لدى أبناء الأمة أن مسألة زيارة القدس سهلة وممكنة، يفتح الباب للتعامل مع الاحتلال فهو أسوأ من التطبيع وسيكون اختراقا للشعوب والبيئة الشعبية لتلك الدول.

الاعتراف بالكارثة

وأكد عضو المكتب السياسي أن التشتيت الحاصل للقضية الفلسطينية بدأ منذ توقيع اتفاقية أوسلو عندما تخلي المفاوض الفلسطيني عن القضية، وقرر تقسيمها إلى ملفات "عاجلة وآجلة".

وأوضح أن "العاجل" للمفاوض بات التنسيق الأمني وحماية الاحتلال وتوفير الرواتب، واستطاعوا بذلك تقويض فلسفة المقاومة، وآن الأوان أن يقال إن ما جرى كارثة فأصل القضية تحرير الأرض.

وذكر حمدان أن هناك محاولة لتجديد القيادة المهترئة من خلال المجلس الوطني، وهناك حوارات مع الفصائل كافة للخروج بموقف موحد يحمي القضية.

ورأى أن "المجلس الوطني والمقرر أن يعقد في 30 أبريل المقبل هو مجلس لتصفية القضية الفلسطينية".

وشدد على أن حماس منفتحة على أي فكرة من أجل حماية المشروع الوطني، فكل الخيارات مفتوحة لنا، وبالذات ما يكون بالإطار الوطني العام.

وقال: "نحن لن نسمح بأن تسقط غزة كما يفعل (الرئيس) محمود عباس، وحريصون أن تكون خطواتنا في كل الإطار الوطني العام، وكل فصيل جاد في المقاومة له دور فاعل".

المشروع الوطني

وأوضح أن "المشروع الوطني عندنا كفلسطينيين يختلف عن مشروع عباس، الذي يحاول أن يصبغ عليه صفة الوطنية، وهو عبارة عن مشروع "يخدم الأمن الإسرائيلي".

أما المشروع الوطني الفلسطيني-وفق حمدان-"ليست بدعة ابتدعتها حماس بل ما سار فيه شعبنا في الثورات السابقة وما قاوموا من أجله عام 1948، حتى انطلاق الثورة المعاصرة القائم على التحرير وتقرير المصير".

وأكد أنه "لو كان الهدف هو الانسلاخ بغزة عن الباقي الفلسطيني والانسياق بمشروع ترمب، لكان يجب أن يكون المسار مختلف، ولكان من الأسهل الذهاب مباشرة إلى الأمريكيين ووكلائهم بالمنطقة، فحماس متمسكة بتحرير كل فلسطين ولا تزال تقاوم في الضفة والقدس وغزة".

وأضاف: "ليس هناك أي مصلحة لمصر لتصفية القضية الفلسطينية، والتواصل الذي تطور في المرحلة الأخيرة بين الحركة ومصر حقق نجاحا مهما في إبطال مفاعيل التشويش الذي يجريه عباس ضدنا وهذا ما رآه الوفد الأمني المصري".

وتابع: "وجود الاتصال الساخن والدائم كان مفيدًا لكشف أوراق من يعطل المصالحة، وسنواصل المضي قدمًا في المصالحة وفق ما تم التوقيع عليه في القاهرة، والآن بات واضحًا من يعرقل ويعطل لتنفيذ المصالحة".

التنسيقية الدولية للمسيرة الكبرى: لن ينتهي الاعتصام إلا بالعودة

غزة – صفا 2018\3\29

شدَّدت اللجنة التنسيقية الدولية لمسيرة العودة الكبرى الخميس، على أن يوم غدٍ الجمعة 30 مارس "ليس سوى البداية لفعاليات المسيرة التي لن تنتهي إلا بالعودة الفعلية".

وقالت اللجنة في بيان وصل "صفا" نسخة عنه، إنه يوم غدٍ "لن يكون مهرجاناً جماهيرياً ينقضي مع الغروب، إنما سيتحول إلى اعتصام شعبي سلمي وقانوني مفتوح في الميادين سواء في الداخل او الشتات ولا ينتهي إلا بالعودة الفعلية".

وأضافت: "خروجنا من أجل الإعلان عن بدء مرحلة نضالية جديدة عنوانها العودة ولا شيء سوى العودة، ولن ينتهي اعتصامنا إلا في قرانا وبلداتنا وبيوتنا وأرضنا التي هجرنا عنها قسرا عام 1948".

وطالبت اللجنة أهلنا في الضفة الغربية والداخل المحتل ودول الطوق بسرعة الالتحام بالمسيرة الكبرى لنثبت للعالم أن إرادة الشعب الفلسطيني إذا نهضت فإنها قادرة على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بأسرها.

ودعت المهجرين في كل دول العالم للقيام بواجبهم وضرورة الاعتصام والتظاهر والتواصل مع كافة المؤسسات المدنية والحقوقية والاعلامية والتضامنية وكل أحرار العالم لدعم وإسناد مسيرة شعبنا وحقه في العودة، وطلب الحماية لمسيرة العودة الكبرى والمشاركين فيها.

وطالبت اللجنة "رجال وشباب شعبنا بالاستعداد للمبيت في هذه الميادين، أما الأخوات الماجدات ندعوهن للتوافد إلى ميادين الاعتصام يومياً في أوقات النهار".

كما طالبت "كل المؤسسات المجتمعية بتوجيه أنشطتهم الثقافية والاجتماعية والرياضية إلى ميادين الاعتصام لنحول تلك الساحات الى حالة إزعاج متواصل للاحتلال وآلية للضغط على المجتمع الدولي لخلق مناخ سياسي دولي للضغط من أجل تنفيذ حقنا الضائع منذ سبعة عقود.

ودعت اللجنة المدارس والجامعات والكليات وكل المؤسسات بتنظيم رحلات إلى ميادين الاعتصام لتصبح تلك الميادين قبلة الجماهير لنكرس ثقافة العودة في عقول وقلوب أبنائنا.

وطالبت العائلات بتنظيم رحلات عائلية إلى الأماكن القريبة من السلك العازل للتمتع بجمال الطبيعة في أرضنا وديارنا التي تفصلنا عنها الأسلاك الشائكة وللاستعداد النفسي ليوم العودة والعبور المؤكد.

ووفق البيان "طالبت اللجنة البلديات بنقل الأسواق إلى ميادين الاعتصام، وبتنفيذ معارض للأعمال اليدوية لتعزيز التفاعل الاجتماعي وإبقاء جذوة الاعتصام متقدةً".

عريقات: امريكا وإسرائيل تقودان حملة ضد الفلسطينيين

القدس – معا– 2018\3\29

أدان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د.صائب عريقات اليوم بشدة الحملة التحريضية المدروسة التي تقودها كل من الإدارة الأمريكية وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد أبناء الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وهجومها المتواصل والمدبر على القيادة الفلسطينية والدعوة إلى استبدالها والتي بدأت بجملة من التصريحات العلنية لشخصيات رسمية أمريكية وإسرائيلية بشكل متواصل وممنهج.

جاء تصريح عريقات تعقيباً على تصريحات السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان الداعمة والمشجعة لمنظومة الاستيطان الاستعماري والأبارتهايد الساعية إلى إستدامة الاحتلال وإطالة أمده، وقال: "إن التصريحات السياسية التي أطلقها فريدمان منذ توليه مهامه في تل أبيت وانسلاخه عن الواقع وتشجيعه لضم إسرائيل لأرض فلسطين المحتلة، وحرصه شخصياً على دعم وتمويل الاستيطان لا يعد خرقاً للقانون الدولي وتهديداً لمنظومته فحسب بل يعني أيضاً إطلاق العنان لحكومة اليمين المتطرف للقضاء على الشعب الفلسطيني ووجوده على أرضه وتصفية قضيته العادلة".

وأشار عريقات إلى الانسجام والتعاون الوثيق في هذه الهجمة بين الجهات الأمريكية وإسرائيل وبين فريدمان والمستوطن ليبرمان اللذين ينتميان لنفس المعسكر.

وأضاف:" إن الهجوم المباشر والشخصي على السيد الرئيس والتحريض عليه من قبل افيغدور ليبرمان بسبب دفع رواتب عائلات الأسرى والشهداء الفلسطينيين يعد تحريضاً على الحركة الوطنية الفلسطينية ودعوة مفتوحه لتصفية الرئيس جسدياً.

وتابع: "إن فلسطين تدفع ثمن الاحتلال مالياً وتدفع ثمن تنصلها من مسؤولياتها والتزاماتها باعتبارها القوة المُحتجزة حسب القانون الدولي، حيث توجب المادتان 81 و 98 من اتفاقية جنيف الرابعة قوة الاحتلال دفع مخصصات للمعتقلين باعتبارها جزءاً من مسؤولياتهم تجاههم، وإعالة الأشخاص الذين يعيلهم المعتقلون، اذا لم تكن لديهم وسائل معيشية كافية".

وأكد عريقات أن نضال فلسطين وشعبها ضد الاحتلال الاستعماري هو حق تاريخي ومشروع لجميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال مشدداً على أن القيادة الفلسطينية لن تتخلى عن الأسرى باعتباره التزاماً قانونياً وأخلاقياً.

ودعا عريقات المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في وقف هجمة التحريض الشرسة على الحقوق الفلسطينية والرد عليها بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة ووضع حد لمخالفة إسرائيل لهذا القانون، وعدم تشجيعها والتساوق معها من خلال محاسبتها على خروقاتها وجرائمها بحق الشعب الفلسطيني وإنهاء خمسين عاماً من الاحتلال.

استعداد "حماس" لحوار الإدارة الأميركيّة يغضب السلطة الفلسطينيّة

بقلم أحمد أبو عامر المينيتور 29\3\2018

مدينة غزّة، قطاع غزّة — أثارت تصريحات عضو المكتب السياسيّ لحركة "حماس" صلاح البردويل لوكالة "قدس برس إنترناشيونال" في 20 آذار/مارس الجاري حول استعداد حركته فتح حوار مع الإدارة الأميركيّة لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه وإقامة دولته وفك الحصار عن غزة حالة من الغضب بين قادة السلطة الفلسطينيّة وحركة "فتح"، الذين اعتبروا تلك الرغبة من قبل "حماس" بمثابة تقديم أوراق اعتماد إلى الإدارة الأميركيّة لتكون "حماس" بديلاً عن منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

تحدث "المونيتور" مع أكثر من مسئول في حماس ولكنهم رفضوا التعقيب على قضية الحوار مع الإدارة الأمريكية وأكدوا أن ما تحدث به البردويل هو موقف حماس الرسمي ويكتفون بما قاله في تصريحاته الصحفية. وفي الوقت نفسه شددوا على أنهم لم يتلقوا أي اتصال من الإدارة الأمريكية لفتح حوار معها، ولم يتلقوا أي دعوة لحضور مؤتمر المانحين الذي عقد في البيت الأبيض منتصف الشهر الحالي. بل على العكس هاجمت حماس المؤتمر واعتبرته محاولة أمريكية لتبرئة إسرائيل من مشاكل غزة الانسانية والاقتصادية والتي سببها الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ عام 2007.

وقال صلاح البردويل في تصريحاته: "أيّ صوت يريد أن يرفع عنّا الحصار ويساعدنا على استرداد حقوقنا المسلوبة، فلا نمانع من الجلوس معه، شرط ألاّ يكون هذا الطرف مدخلاً للتنازل عن حقوق الشعب الفلسطينيّ، كما فعلت منظّمة التحرير مطلع تسعينيّات القرن الماضي"، ويقصد توقيع اتفاق أوسلو، نافياً في الوقت نفسه وجود أيّ قنوات اتصال بين حركته وواشنطن حاليّاً.

حماس ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الأكبر لإسرائيل والطرف الوحيد في العالم الذي بإمكانه اقناع التقدم في الملفات السياسية الفلسطينية عبر طاولة المفاوضات.

وأشار إلى أنّ "حماس" معنيّة بأيّ جهد سياسيّ دوليّ ضاغط من شأنه مساعدة الفلسطينيّين في الحصول على حقوقهم، وقال: "أيّ صوت عقلانيّ في العالم يريد أن يضغط على الاحتلال ليرحل عن أرضنا وسمائنا نحن مستعدّون للجلوس معه، باستثناء الاحتلال".

من جهته، اتّهم القياديّ في حركة "فتح" يحيى رباح في حديث مع "المونيتور" "حماس" بأنّها تسوّق نفسها كبديل لمنظّمة التحرير والسلطة الفلسطينيّة أمام دول العالم، وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأميركيّة، مشيراً إلى أنّ "حماس" تسعى بكلّ قوّة إلى إزاحة السلطة الفلسطينيّة وحركة "فتح" من قيادة الشعب الفلسطينيّ.

وقال يحيى رباح: "للأسف، في ظلّ اصطفاف العالم وقيادة السلطة الفلسطينيّة لمواجهة إدارة ترامب وخطّتها التي تنوي طرحها للقضاء على القضيّة الفلسطينيّة، نسمع أصواتاً بين قيادة حماس تنادي بفتح حوار مع الإدارة الأميركيّة".

وأشار إلى أنّ "حماس لن تجني بعد كلّ محاولاتها سوى الوهم والسراب"، لافتاً إلى أنّ استعدادها للحوار مع الإدارة الأميركيّة، جاء بعد خطاب الرئيس محمود عبّاس في 19 آذار/مارس الجاري أمام اللجنة المركزيّة لحركة "فتح"، والذي اتّهم فيه حماس بشكل مباشر بأنّها خلف تفجير موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله في قطاع غزّة، وتأكيده رفض مخطّطات الإدارة الأميركيّة لتصفية القضيّة الفلسطينيّة.

وثيقة "حماس" السياسيّة، التي أطلقتها في أيّار/مايو من عام 2017، تنصّ في بندها رقم 37 على الآتي: "تؤمن حماس، بالتعاون مع جميع الدول الداعمة لحقوق الشعب الفلسطينيّ (..) وتتبنّى حماس سياسة الانفتاح على مختلف دول العالم، وخاصة العربيّة والإسلاميّة، وتسعى إلى بناء علاقات متوازنة يكون معيارها الجمع بين متطلّبات القضيّة الفلسطينيّة ومصلحة الشعب الفلسطينيّ، وبين مصلحة الأمّة ونهضتها وأمنها".

وأكّد الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينيّة وعضو اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير واصل أبو يوسف في حديث لـ"المونيتور" ألاّ بديل عن منظّمة التحرير الفلسطينيّة ممثلاً للشعب الفلسطينيّ في المحافل الدوليّة وأمام دول العالم، معتبراً أنّ أيّ جهة فلسطينيّة لا يمكن لها أن تشغل منصب منظّمة التحرير سياسيّاً.

وأشار إلى أنّ دول العالم، بما فيها أميركا، ترى أنّ منظّمة التحرير هي الممثل للشعب الفلسطينيّ، ومحاولات "حماس" أو غيرها من الفصائل الفلسطينيّة، الحوار مع الإدارة الأميركيّة في هذا التوقيت تثير كثيراً من الشكوك، لا سيّما في ظلّ محاولات الإدارة الأميركيّة الأخيرة تطبيق "صفقة القرن"، وفي مقدّمتها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ووقف المساعدات المقدّمة إلى الفلسطينيّين والتي كان آخرها قرار الكونغرس في 23 آذار/مارس الجاري.

الإدارات الأميركيّة المتعاقبة وضعت شروطاً أمام "حماس" قبل بدء أيّ حوار معها، وفي مقدّمتها تلبية الحركة لمطالب اللجنة الرباعيّة الدوليّة والمتمثّلة بالاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والاعتراف بالاتّفاقات الموقّعة بين إسرائيل والفلسطينيّين.

وفي هذا السياق، أشار المحلّل السياسيّ ونائب رئيس المركز الشبابيّ في قطاع غزّة والمقرب من حماس إبراهيم المدهون في حديث لـ"المونيتور" إلى أنّ "حماس لا تمانع فتح حوار مع أيّ دولة في العالم، عدا إسرائيل"، لافتاً إلى أنّ "حماس" ترى في أيّ حوار مع أميركا من دون التنازل عن سلاحها أو إجبارها على الاعتراف بإسرائيل مكسباً للشعب الفلسطينيّ.

وتوقّع أن تستجيب "حماس" بشكل إيجابي لأيّ قناة اتصال سريّة كانت أم علنيّة مع الولايات المتّحدة، لافتاً إلى أنّ الحوار السياسيّ مع الدول نصّ عليه ميثاق "حماس" ووثيقتها السياسيّة التي أعلنتها في أيّار/مايو من عام 2017، وتبقى الإشكاليّة لدى أميركا التي تضع شروطاً لمحاورة "حماس"، وفي مقدّمتها مطالبة الحركة بالالتزام بشروط الرباعيّة والتخلّي عن قتال إسرائيل.

وأرجع إبراهيم المدهون غضب السلطة الفلسطينيّة من استعداد "حماس" لمحاورة الإدارة الأميركيّة إلى أنّها لا تريد لـ"حماس" أن تكون بديلاً عنها وتزاحمها في العلاقات الدوليّة، بل تريد أن تبقيها في حالة من العزلة السياسيّة، مشيراً إلى أنّ فوز "حماس" في الإنتخابات التشريعيّة الأخيرة خلال عام 2006 والقوّة العسكريّة التي تمتلكها في غزّة يؤهلانها لمحاورة دول غربيّة عدّة لتأمين حقوق الشعب الفلسطينيّ.

حماس تعتقد أن فوزها في الانتخابات التشريعية الأخيرة يؤهلها لفتح حوار مع الدول بما فيها الولايات المتحدة وخلال الحوار يمكن التغلب على بعض الشروط والعقبات التي تضعها الولايات المتحدة كالقبول بدولة فلسطينية على حدود حزيران 1967، دون الاعتراف بإسرائيل كدولة وهو مخرج تراه الحركة مناسباً للتغلب على بعض الشروط الأمريكية.

من جهته، رأى المحلّل السياسيّ والكاتب في صحيفة "الأيّام" الفلسطينيّة طلال عوكل في حديث مع "المونيتور" أنّ "حماس" من أهدافها السياسيّة، كما أيّ حزب في العالم، الوصول إلى الحكم والتواصل مع الدول، موضحاً أنّ توقيت إعلان "حماس" استعدادها لحوار أميركا جاء ليشكّل حالة ضغط على السلطة الفلسطينيّة، بعد خطاب محمود عبّاس الأخير، والذي حمل نقداً لاذعاً للحركة، مستبعداً أن يكون هناك أيّ حوار بين "حماس" وأميركا في المستقبل القريب، لا سيّما في ظلّ الانتقادات التي وجّهتها الإدارة الأميركيّة

لـ"حماس" على لسان المبعوث الأميركيّ لعمليّة السلام في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، في 19 فبراير الماضي، والذي قال: "حماس تخفي عبوة ناسفة مرتجلة لمهاجمة جنود إسرائيليين، ومرة أخرى تطلق صواريخ على إسرائيل، هذه الأعمال الجبانة لن تؤدي إلا إلى تصعيد العنف، وليس بناء المجتمع المزدهر الذي يستحقه شعب غزة".

ورأى أنّ أيّ اقتراب لـ"حماس" من الإدارة الأميركيّة، في ظلّ موازين القوى العالميّة الحاليّة، قد يفقد الحركة الكثير من شعبيّتها، فالشعب الفلسطينيّ بكلّ أطيافه ينظر إلى أميركا على أنّها السبب في إضاعة حقوقه بوقوفها إلى جانب إسرائيل، في اشارة منه الى دعمها سياسياً من خلال استخدامها الفيتو أكثر من مرة في مجلس الأمن ضد القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

الفلسطينيون أصحاب الأرض حاضرون دائماً وأبداً

في الذكرى الثانية والأربعين ليوم الأرض هذا العام، يشهد الوضع السياسي والقيادي الفلسطيني صراعاً ذاتياً بين مكوناته، في وقت تلجم هذه المكونات صراعها المصيري مع جبهة أعدائها، في تخلٍّ واضح عن برنامج (أو برامج) الكفاح التحرّري، الذي جعله اتفاق أوسلو ذكرى ماض بعيد، سقطت خلال تطبيقاته، وتحولت المكونات التنظيمية إلى سلطةٍ لا تعتمد على ذاتها أو على شعبها، حتى صارت المصالح الشخصية والزبائنية الموجه الأول لحركة السلطة وحركيتها، بعيدا عن مجريات القضية الوطنية والبرامج الكفاحية؛ وذلك هو السقوط المريع الذي أسقط معه في وهدة عميقة ذاك النهوض الذي راهنت عليه قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، وإذ به يسقط، ومعه تسقط القلعة الفلسطينية من داخلها، وقد تسرب إليها الأعداء.

ولأن هذا الوضع لا يتناسب وكفاحية الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني، ولا يلبي طموحات المجتمعات الفلسطينية، على اختلاف مواقعها وأماكن وجودها، فقد بادرت فاعليات سياسية وشعبية عديدة إلى أخذ زمام المبادرة لتحركات مختلفة، من غزة وعبر كل المناطق الحدودية للتعبير عن قداسة الأرض وأهميتها، في مجرى الكفاح التحرّري للفلسطينيين كشعب، يواصل كفاحه بكل الوسائل، للتعبير عن تمسكه بأرض الوطن التاريخي الذي كانته فلسطين قبل النكبتين الأولى والثانية، ونكبات محاولة إجهاض التطلعات الوطنية الشاملة. ومن أجل استعادة الوطن كأرض، هو المكان الذي تتجسد فيه روح المقاومة والتحدي، قبل أن يلتهم الاستيطان كامل الأرض المتبقية من فلسطين التاريخية، على امتداد الوطن، كما وعته ذاكرة الأجيال، جيلا بعد جيل، وستبقى تحتفظ به كما على صورته الأولى، لا كما يُراد لتلك الذاكرة أن تصاب بالزهايمر، لتضمحل أو تتقلص لتقبل بدولة مؤقتة، أو دويلة حكم ذاتي، ضمن حدود النكبة الثانية أو بعضها.

وفي رحلة الكفاح التحرّري لحياة الفلسطينيين شعباً، تؤكد الضرورات التاريخية وليس الحاجات الآنية، أن استعادة الأرض هي الشرط الشارط لإعادة تشكيل الوطن وقيامه، وذلك قبل قيام الدولة أو الدويلة، أو أي حل سياسي تفاوضي؛ فالوضع الراهن ليس مناسبا على الإطلاق لاستمرار الرهان على وهم (أو أوهام) "حل الدولتين"، في ظل الرفض الإسرائيلي والدعم الدولي لإسرائيل باعتبارها كيانا كولونياليا، وظيفتها

الأساس قيامها بمهام وظيفية ضمن استراتيجيات دول الرأسمال المتوحش في الإبقاء على نمط استعماري معولم، تخطى الحدود وتجاوز القارات، وهو يرسي أنماط هيمنة متجددة، تلعب في غضونها إسرائيل وبعض الكيانات الوكيلة أدوارا لا يستهان بها، وبإمكاناتها، في إضافة ريع الكميات الأكبر من ثروات النفط والغاز إلى احتياطات وخزائن إمبريالية، عولمت كل أساليبها وطرائقها في النهب، والاستيلاء على ثروات الآخرين، وفي الوقت نفسه، إجهاض ثورات الشعوب.

وحتى لا تستمر الرهانات المغالية في "تفاؤلها" إزاء التسوية، ينبغي نفض الأوهام ونقضها، كل أوهام التصورات والتهيؤات الحالمة عن حل أو حلول باتت وشيكة للمسألة الفلسطينية، هذه الحلول لا آفاق لها، ولا رصيد البتة حتى اللحظة، وهي بعيدة، ولكن أقرب منها تلك المحاولات التي ينبغي أن تبقى دؤوبةً، لتهيئة أرض الصراع لكل الاحتمالات؛ حتى الديمغرافي منها في عقد أو عقود مقبلة. وقد تسببت معطيات حول أعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في إيجاد مخاوف إسرائيلية، بعد أن تبين أن الفلسطينيين يتجاوزون بأعدادهم، أو يتساوون مع اليهود في المنطقة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. بعد أن نقلت ما تسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية، أن هناك خمسة ملايين فلسطيني مسجلون في الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون أن يشمل ذلك الفلسطينيين في القدس الشرقية.

واعتبر أعضاء كنيست من اليمين الإسرائيلي إن من الأخطاء الاعتماد على المعطيات الفلسطينية. ولكن عضو الكنيست من حزب "هناك مستقبل" المعارض، أوفير شليح، دعا إلى "مواجهة الحقيقة". ونقل عنه قوله: "الكل يقول إنه بالكاد توجد أغلبية يهودية بين نهر الأردن والبحر، حتى لو أخرجنا مليوني مواطن من غزة من المعادلة، فإننا نحصل على أرقام تعني شيئاً واحداً: إذا لم ننفصل عن الفلسطينيين، فلن تكون إسرائيل قادرةً على أن تكون يهودية، وهذا يعرّض الرؤية الصهيونية للخطر".

وفي ضوء المعطيات الديمغرافية، لا يبدو أن إسرائيل، ذاك الكيان الغاصب والإحلالي، ستبقى موقعاً مريحاً ليهود العالم، وهي تمضي من مسار انحداري إلى آخر، سماته الأساس مواجهة مزيد من التحديات الداخلية والخارجية الأكثر تعقيدا. وبحسب وثائق إسرائيلية أكاديمية وإعلامية، يعاني المشروع الصهيوني من إشكالية ديمغرافية مرتبطة بالهجرة اليهودية المعاكسة من إسرائيل، إذ أظهرت تقديرات نُشرت أخيرا أنّ ما بين 700 ألف و750 ألف إسرائيلي يعيشون خارج إسرائيل، يقيم 60% منهم في أميركا الشمالية و25%

في أوروبا الغربية. كما تفيد معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة بأن خمسين ألفا من المهاجرين الروس إلى إسرائيل في العقد الماضي عادوا إلى روسيا.

وعلى الرغم من الإمكانات الاقتصادية واللوجستية والأمنية الهائلة التي تستثمرها إسرائيل في دعم بناء المستوطنات، إلّا أنّ المعطيات تدلّ على فشل المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس في تحسين ميزان التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين اليهود، فبحسب حركة "السلام الآن" الإسرائيلية التي تُعنى بمراقبة الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، فإن نسبة المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة تشكل 12% من مجمل السكان فيها، إذ تراجعت من 15% إلى 12%، في حين تبلغ نسبة الفلسطينيين 88%.

أخيراً، كان قرار قد صدر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في وقت مبكر، وقبل إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، اعتراف الولايات المتحدة القدس عاصمة لإسرائيل، دعا إلى استمرار تطبيق "قانون أملاك الغائبين" الذي كان قد بدأ تطبيقه في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948 في الجليل والمثلث والنقب، وانسحابه على الممتلكات الفلسطينية في القدس المحتلة، وشرعنة عمليات المصادرة التي جرت في السنوات السابقة، واستحداث "غطاء شرعي" إضافي للاستيلاء على ممتلكات فلسطينية، بالقانون نفسه الذي سنّته حكومة الاحتلال في 1950 للاستيلاء على أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من فلسطين خلال النكبة وبعدها، وهو ما مكّن إسرائيل من مصادرة مئات آلاف الدونمات والممتلكات الفلسطينية، في مدن فلسطين التاريخية وقراها، بحجة أن سكانها باتوا "غائبين"، يعيشون في "دول العدو".

في المقابل، يؤكد إحياء الفلسطينيين يوم الأرض، عاما بعد عام، أن الحضور الفاعل لأجيالهم سيبقى يعاند التغييب القسري الذي تعمل جبهة الأعداء، على اختلاف أطرافها، على تأكيده، عبر سلب الوطن الفلسطيني ومواصلة إفراغه من أصحابه الشرعيين، الحاضرين دائماً وأبدا، وحتى يعودوا أسياد الوطن وفرسانه، عوض أن يبقوا ضحايا، يجري سلب إرادتهم حتى من الأقربين.

مسيرة العودة الفلسطينية بين السلاح والمقاومة الشعبية المدنية

عوض عبد الفتاح العربي الجديد 30\3\2018

من الصعب معرفة ماذا ينتظر مسيرة العودة الفلسطينية، التي ستنطلق اليوم الجمعة، في الذكرى الـ42 ليوم الأرض، نحو الحدود المصطنعة التي تفصل لاجئي مخيمات قطاع غزه عن بيوتهم وقراهم التي لا يبعد بعضها عن مخيماتهم سوى كيلومترات معدودة. من الصعب التنبؤ بمستقبل هذه النقله النوعية المأمولة في الفعل الثوري داخل القطاع. لا نعرف كم سيكون حجم المشاركة، كيفية توجيهها وإدارتها، والأخطر كيف سيكون رد فعل المستعمر على الحشود الشعبية المتوقعة. وفِي هذه النقطة، تتوقف، إلى حد كبير، نتائج المسيرة وإمكانية استمرارها، على تصرف قياداتها، وما إذا كانت ستكون فاتحة مسار مقاومٍ جديد.

منذ بدأت الدعوة إلى الزحف نحو الشريط، وهي تكتسب زخما وتفاعلا يزداد اتساعا. دخل المستعمر الذي يفرض حصارا وحشيا على قطاع غزة منذ أحد عشر عاما، في حالة استنفار وإرباك، وخصصت قياداته العسكرية والسياسية اجتماعات خاصة، ناقشت فيها مختلف السيناريوهات، ونوع الرد. فبالنسبة للمستعمر، شن حربٍ تقليدية أقل تعقيدا من مواجهة شعب ثائر غير مسلح. وتقع على قيادات الفلسطينيين مسؤولية عالية المستوى في كيفية مواجهة ردود الفعل الإسرائيلية واحتوائها، وإيجاد السبل لضمان ديمومة هذا الفعل الشعبي الخلاق. ويمكن الاستشفاف من خطاب القيادات المنظمة وتصريحاتها، أنها تراهن على تقييد رد فعل العدو من خلال اعتماد السلمية. ولأنها تدرك أن هذا لا يكفي، فهي لا تنفكّ تشدد على أهمية الانضباط، والتقيد بالخطوات المرسومة التي تهدف إلى تحييد القوة العسكرية للعدو، وتقليل الخسائر المتوقعة في الأرواح، إلى الحد الذي يُمكّن الناس من تحمل السير في هذا الاتجاه النضالي.

المقاومة الشعبية

ليست ثقافة المقاومة الشعبية المدنية غريبة عن التجربة الكفاحية التحرّرية لشعب فلسطين. وهو مثل معظم الشعوب التي وقعت تحت غزو استعماري كولونيالي، وخاضت في مختلف مراحل المقاومة، مقاومة شعبية مدنية، بدأت بالعرائض والاجتماعات والمظاهرات والاعتصامات، قبل أن يضطرها المستعمر إلى حمل السلاح الذي هو حق منصوص عليه في المواثيق الدولية. وفِي الوقت نفسه، واجهت حركات التحرّر تعقيدات وتحدّيات كثيرة، في ما يتعلق بكيفية إدارة المعركة، وتحديدا كيفية اختيار نوعية الوسائل المعتمدة،

العسكرية وغير العسكرية، أي متى يعتمد هذا الأسلوب أو ذاك، بخصوص توقيته، ونجاعته، أو عدم نجاعته في مرحلة معينة.

والثورة، أو التجربة الفلسطينية، ليست مستثناة من هذه الأخطاء، فقد أُخذ عليها، في مرحلة معينة، تقديس العمل العسكري على حساب العمل الشعبي والإعلامي والثقافي. ما معناه أن السياسي بات تابعا للعسكري وليس العكس. ويُفسّر هذا التقديس الذي طغى على العمل الفلسطيني بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، أنه ليس بسبب طبيعة القيادة فقط، بل أيضا بسبب الطبيعة الاقتلاعية التي ميّزت سلوك المستعمر الصهيوني منذ اليوم الأول. تمركز الحركة الوطنية الفلسطينية في المنفى، في الدول العربية، كان يُحد من أي حراك شعبي سلمي. ويذكر أن لاجئين فلسطينين كثيرين حاولوا العودة، بعد النكبة مباشرة، إلى بيوتهم في فلسطين، كان يقتلون أو يعتقلون. ولم يخطر في بال أحد، أو لم يفطن أحد لفكرة تنظيم عودة شعبية حاشدة واختراق الحدود في ذلك الوقت. ولهذا كان حمل السلاح ردا طبيعيا.

وربما لهذا السبب لم يحظ الطابع الشعبي الذي طغى على المقاومة داخل الأراضي المحتلة والمستعمرة عام 1967، وقبله وبعده في الأراضي المستعمرة عام 1948، لم يحظ باهتمام حقيقي من القيادة الفلسطينية في الخارج، على مستوى توظيف هذا الشكل من النضال استراتيجيا، إلى أن جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، فشكلت نقلة نوعية تاريخية، في الفعل الفلسطيني المقاوم، ذي الطابع المدني غير المسلح، مع أنها لم تحقق أهدافها. ويتفق غالبية المحللين المهتمين بالشأن الفلسطيني، والنشطاء الذين شاركوا في قيادة الانتفاضة، على أن فشل تحقيق أهدافها يعود إلى سوء أداء القيادة في الخارج، وليس الانتفاضة نفسها. ومن أشكال سوء الأداء نهج الاحتواء، خصوصا بعد العام الأول من انطلاقها الذي بهر العالم، والتسرع في استثمارها، والبدء في التعاطي مع مشاريع سياسية خارجية غير عادلة.

سُجل آنذاك أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتحديدا فصائل العمل الوطني والشعبي الطلابي وأطره، أنقذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أزمتها التي تعمقت واستفحلت مع إجبارها وقواتها على الخروج من بيروت، بعد مقاومة بطولية، فلسطينية ولبنانية، استمرت ثلاثة أشهر، ضد قوات الغزو الإسرائيلي. فبعد حوالي خمس سنوات من التشتت في بلاد عربية بعيدة عن حدود فلسطين، ومن التهميش، جاء انفجار الانتفاضة الشعبية، عام 1987، ليعيد الحياة والزخم إلى النضال من أجل التحرّر والحرية، وليعيد المكانة المفقودة لقيادة منظمة التحرير. ويشبّه كاتب هذه السطور تجربة الانتفاضة الفلسطينية وعلاقتها بالقيادة

بتجربة انتفاضة الثمانينيات، بقيادة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" في جنوب أفريقيا (خصوصا من عام 1983 إلى أوائل التسعينيات، أي فترة سقوط نظام الأبارتهايد). إذ يؤكد قادة النضال هناك أن الجبهة أنقذت قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي التي انتهت إلى المنفى من أزمتها التي مالت إلى التركيز على العمل العسكري، على حساب العمل الشعبي، وتنظيم مقاومة الناس في الداخل. والفرق بين مآلات التجربتين كبير، إذ قادت انتفاضة جنوب أفريقيا إلى النصر من خلال تفكيك نظام الأبارتهايد، وإسقاط نظام البانتوستونات، في حين، وبسبب سوء أداء القيادة الفلسطينية، أدت الانتفاضة الأولى البطولية والإبداعية إلى تكريس هذا النظام الكولونيالي والفصل العنصري وشرعنتهما.

هل جاءت مسيرة العودة لتحل مشكلة القيادة الفلسطينية، أم لتفتح الأفق لمسيرة تحرّرية من نوع آخر؟ لا أحد يجهل حجم الأزمة الخانقة التي تعيشها قيادة السلطة الوطنية في قطاع غزه الذي تديره حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منفردة، منذ الانقسام الكارثي عام 2007. والمقاومة البطولية التي قامت بها الحركة، ومعها حركتا الجهاد الإسلامي وفتح والجبهة الشعبية وغيرها، ضد ثلاثة حروب عدوانية صهيونية وحشية، وصمود هذه المقاومة، لم يخرجاها من أزمتها، بل تفاقمت، ما اضطرها إلى الإقدام على مساومات وتنازلات بعيدة، لا تلائم حركة مقاومة، وكذلك إلى تبديل تحالفاتها. وزاد الطين بلة انهيار كل محاولات المصالحة، وانحدار سلطة رام الله إلى مجاراة المستعمر الصهيوني في فرض العقوبات الجماعية على حركة حماس، وأهل القطاع جميعا. ولقد غدت الخيارات الكفاحية لحركة حماس، بوصفها حركة مسلحة، ولأنها باتت في شريط فلسطيني ضيق جدا، وتحاصرها فيه إسرائيل، وملاحقة في الضفة الغربية من الاحتلال وسلطة رام الله، غدت محاصرة. وأميل إلى الاعتقاد بأن فكر المقاومة الشعبية المنظمة لا يحظى بمكانة خاصة عند الحركات التي تقدس العمل العسكري، أو التي تراه الشكل الرئيس في كل الظروف والأماكن.

ولذلك، جاءت مبادرة الزحف نحو الشريط بأعداد كبيرة في ذكرى يوم الأرض المجيد، ووفق استراتيجية بعيدة المدى، وليس نشاطا يتيما، أو نشاطات احتجاجية لا تربطها رؤية متكاملة، في الأساس، فكرة طرحتها شرائح شبابية وشعبية فلسطينية متحررة من أسر التفكير ذي البعد الواحد. ولأن حركة حماس وكل فصائل منظمة التحرير عجزت عن اجتراح مخرجٍ من أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، وهذه الأزمة في مجملها مجموع أزمات كل هذه الفصائل والقوى، سواء التي في السلطة أو خارجها، وإن بتفاوت من حيث

المسؤولية، تجد نفسها مرحبة، بل داعمة لهذا النشاط. وللحق، يمكن ملاحظة التحولات التي تشهدها حركة حماس نحو تذويت خيارات النضال الشعبي، إذ بات هذا القبول جزءا من القبول العام.

المطلوب من هذه القوى الفلسطينية ليس دعم هذا النشاط فحسب، بل قبول التفكير الذي استولده، والاستعداد للانشغال به نظريا وعمليا، ليغدو جزءا عضويا من استراتيجية الفعل التحرّري الفلسطيني. كما لا تقل أهمية ضرورة التعامل مع الأجيال الشابة ذات التفكير الجديد، بجدية واحترام، وبقبول طلائع هذا الجيل الأكثر وعيا، في مواقع القيادة الفعلية وعدادها. على خلاف الحقبة الماضية من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير، كثير من طلائع هذا الجيل غير منضوية في أي حزب أو حركة، لأن هذه الحركات والفصائل فقدت جاذبيتها، وتآكلت هويتها، وفقدت من فاعليتها بين عموم الشباب.

الهبات الشعبية البطولية التي تشهدها مدينة القدس وضواحيها، وفِي أماكن متفرقة من الضفة الغربية، وكذلك بين فلسطينيي المنطقة المستعمرة عام 1948 منذ سنوات، تقدمها الشباب، وبمبادرتهم في الأساس. وما منعت وتمنع تحول هذه الهبات لموجات انتفاضية متلاحقة، ومترابطة، وذات تأثير تحرّري فعلي، الحالة المحزنة والرثة التي تعيشها القيادات الفلسطينية، الفاقدة للرؤية الواضحة، وللمثال الذي من شأنه أن يلهم خيال الأجيال الجديدة.

في غزة، وعلى خلاف قيادة سلطة رام الله المقيدة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تنتهج طريقة الاحتواء والقمع أحيانا لكل نشاط شعبي ينطوي على إمكانية التحول إلى مقاومة شعبية حقيقية، فإن قيادات حركات المقاومة في غزة، لا تزال تملك الروح القتالية. وتنعكس هذه الروح في الحماسة والدعم غير المتحفظ لمسيرة العودة. إلا أن الامتحان الحقيقي أمام من يحكم داخليا في قطاع غزة هو القدرة على رؤية الطاقات الشبابية والشعبية الجديدة، باعتبارها جزءا عضويا من مقومات النهوض، وعاملا مستقلا في التفكير الاستراتيجي والفعل التحرّري. يجب أن يكون حاضرا في الأذهان، كيف أدار التيار المتنفذ في منظمة التحرير الفلسطينية ظهره للذين صنعوا الانتفاضة الأولى، بهدف دحر الاحتلال والاستيطان، وذهب خلسة إلى التفاوض مع المستعمر، ليعقد صفقة كارثية معه (اتفاق أوسلو)، مبدّدا التضحيات الكبيرة التي قدمها ذلك الجيل الذي كان ارتبط بمنظمة التحرير، وببرنامجها الوطني التحرّري.

من المرجح أن تُولّد مسيرة العودة في قطاع غزة تفاعلات في عموم الوطن، التاريخي، كما هو مأمول ومطلوب. ولذلك، واجب كل تجمع فلسطيني، من خلال هيئاته الحزبية والشعبية والتمثيلية، أن يرى نفسه في إطار هذه المعركة، الوطنية الإنسانية، ذات الشكل الشعبي المدني للنضال. لتكن فاتحة أفق حقيقي أمام النضال الفلسطيني التحرّري، ولتأطير الشعب.

الفلسطينيون أصحاب الأرض حاضرون دائماً وأبداً

ماجد الشيخ العربي الجديد 30\3\2018

في الذكرى الثانية والأربعين ليوم الأرض هذا العام، يشهد الوضع السياسي والقيادي الفلسطيني صراعاً ذاتياً بين مكوناته، في وقت تلجم هذه المكونات صراعها المصيري مع جبهة أعدائها، في تخلٍّ واضح عن برنامج (أو برامج) الكفاح التحرّري، الذي جعله اتفاق أوسلو ذكرى ماض بعيد، سقطت خلال تطبيقاته، وتحولت المكونات التنظيمية إلى سلطةٍ لا تعتمد على ذاتها أو على شعبها، حتى صارت المصالح الشخصية والزبائنية الموجه الأول لحركة السلطة وحركيتها، بعيدا عن مجريات القضية الوطنية والبرامج الكفاحية؛ وذلك هو السقوط المريع الذي أسقط معه في وهدة عميقة ذاك النهوض الذي راهنت عليه قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، وإذ به يسقط، ومعه تسقط القلعة الفلسطينية من داخلها، وقد تسرب إليها الأعداء.

ولأن هذا الوضع لا يتناسب وكفاحية الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني، ولا يلبي طموحات المجتمعات الفلسطينية، على اختلاف مواقعها وأماكن وجودها، فقد بادرت فاعليات سياسية وشعبية عديدة إلى أخذ زمام المبادرة لتحركات مختلفة، من غزة وعبر كل المناطق الحدودية للتعبير عن قداسة الأرض وأهميتها، في مجرى الكفاح التحرّري للفلسطينيين كشعب، يواصل كفاحه بكل الوسائل، للتعبير عن تمسكه بأرض الوطن التاريخي الذي كانته فلسطين قبل النكبتين الأولى والثانية، ونكبات محاولة إجهاض التطلعات الوطنية الشاملة. ومن أجل استعادة الوطن كأرض، هو المكان الذي تتجسد فيه روح المقاومة والتحدي، قبل أن يلتهم الاستيطان كامل الأرض المتبقية من فلسطين التاريخية، على امتداد الوطن، كما وعته ذاكرة الأجيال، جيلا بعد جيل، وستبقى تحتفظ به كما على صورته الأولى، لا كما يُراد لتلك الذاكرة أن تصاب بالزهايمر، لتضمحل أو تتقلص لتقبل بدولة مؤقتة، أو دويلة حكم ذاتي، ضمن حدود النكبة الثانية أو بعضها.

وفي رحلة الكفاح التحرّري لحياة الفلسطينيين شعباً، تؤكد الضرورات التاريخية وليس الحاجات الآنية، أن استعادة الأرض هي الشرط الشارط لإعادة تشكيل الوطن وقيامه، وذلك قبل قيام الدولة أو الدويلة، أو أي حل سياسي تفاوضي؛ فالوضع الراهن ليس مناسبا على الإطلاق لاستمرار الرهان على وهم (أو أوهام) "حل الدولتين"، في ظل الرفض الإسرائيلي والدعم الدولي لإسرائيل باعتبارها كيانا كولونياليا، وظيفتها

الأساس قيامها بمهام وظيفية ضمن استراتيجيات دول الرأسمال المتوحش في الإبقاء على نمط استعماري معولم، تخطى الحدود وتجاوز القارات، وهو يرسي أنماط هيمنة متجددة، تلعب في غضونها إسرائيل وبعض الكيانات الوكيلة أدوارا لا يستهان بها، وبإمكاناتها، في إضافة ريع الكميات الأكبر من ثروات النفط والغاز إلى احتياطات وخزائن إمبريالية، عولمت كل أساليبها وطرائقها في النهب، والاستيلاء على ثروات الآخرين، وفي الوقت نفسه، إجهاض ثورات الشعوب.

وحتى لا تستمر الرهانات المغالية في "تفاؤلها" إزاء التسوية، ينبغي نفض الأوهام ونقضها، كل أوهام التصورات والتهيؤات الحالمة عن حل أو حلول باتت وشيكة للمسألة الفلسطينية، هذه الحلول لا آفاق لها، ولا رصيد البتة حتى اللحظة، وهي بعيدة، ولكن أقرب منها تلك المحاولات التي ينبغي أن تبقى دؤوبةً، لتهيئة أرض الصراع لكل الاحتمالات؛ حتى الديمغرافي منها في عقد أو عقود مقبلة. وقد تسببت معطيات حول أعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في إيجاد مخاوف إسرائيلية، بعد أن تبين أن الفلسطينيين يتجاوزون بأعدادهم، أو يتساوون مع اليهود في المنطقة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. بعد أن نقلت ما تسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية، أن هناك خمسة ملايين فلسطيني مسجلون في الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون أن يشمل ذلك الفلسطينيين في القدس الشرقية.

واعتبر أعضاء كنيست من اليمين الإسرائيلي إن من الأخطاء الاعتماد على المعطيات الفلسطينية. ولكن عضو الكنيست من حزب "هناك مستقبل" المعارض، أوفير شليح، دعا إلى "مواجهة الحقيقة". ونقل عنه قوله: "الكل يقول إنه بالكاد توجد أغلبية يهودية بين نهر الأردن والبحر، حتى لو أخرجنا مليوني مواطن من غزة من المعادلة، فإننا نحصل على أرقام تعني شيئاً واحداً: إذا لم ننفصل عن الفلسطينيين، فلن تكون إسرائيل قادرةً على أن تكون يهودية، وهذا يعرّض الرؤية الصهيونية للخطر".

وفي ضوء المعطيات الديمغرافية، لا يبدو أن إسرائيل، ذاك الكيان الغاصب والإحلالي، ستبقى موقعاً مريحاً ليهود العالم، وهي تمضي من مسار انحداري إلى آخر، سماته الأساس مواجهة مزيد من التحديات الداخلية والخارجية الأكثر تعقيدا. وبحسب وثائق إسرائيلية أكاديمية وإعلامية، يعاني المشروع الصهيوني من إشكالية ديمغرافية مرتبطة بالهجرة اليهودية المعاكسة من إسرائيل، إذ أظهرت تقديرات نُشرت أخيرا أنّ ما بين 700 ألف و750 ألف إسرائيلي يعيشون خارج إسرائيل، يقيم 60% منهم في أميركا الشمالية و25%

في أوروبا الغربية. كما تفيد معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة بأن خمسين ألفا من المهاجرين الروس إلى إسرائيل في العقد الماضي عادوا إلى روسيا.

وعلى الرغم من الإمكانات الاقتصادية واللوجستية والأمنية الهائلة التي تستثمرها إسرائيل في دعم بناء المستوطنات، إلّا أنّ المعطيات تدلّ على فشل المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس في تحسين ميزان التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين اليهود، فبحسب حركة "السلام الآن" الإسرائيلية التي تُعنى بمراقبة الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، فإن نسبة المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة تشكل 12% من مجمل السكان فيها، إذ تراجعت من 15% إلى 12%، في حين تبلغ نسبة الفلسطينيين 88%.

أخيراً، كان قرار قد صدر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في وقت مبكر، وقبل إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، اعتراف الولايات المتحدة القدس عاصمة لإسرائيل، دعا إلى استمرار تطبيق "قانون أملاك الغائبين" الذي كان قد بدأ تطبيقه في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948 في الجليل والمثلث والنقب، وانسحابه على الممتلكات الفلسطينية في القدس المحتلة، وشرعنة عمليات المصادرة التي جرت في السنوات السابقة، واستحداث "غطاء شرعي" إضافي للاستيلاء على ممتلكات فلسطينية، بالقانون نفسه الذي سنّته حكومة الاحتلال في 1950 للاستيلاء على أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من فلسطين خلال النكبة وبعدها، وهو ما مكّن إسرائيل من مصادرة مئات آلاف الدونمات والممتلكات الفلسطينية، في مدن فلسطين التاريخية وقراها، بحجة أن سكانها باتوا "غائبين"، يعيشون في "دول العدو".

في المقابل، يؤكد إحياء الفلسطينيين يوم الأرض، عاما بعد عام، أن الحضور الفاعل لأجيالهم سيبقى يعاند التغييب القسري الذي تعمل جبهة الأعداء، على اختلاف أطرافها، على تأكيده، عبر سلب الوطن الفلسطيني ومواصلة إفراغه من أصحابه الشرعيين، الحاضرين دائماً وأبدا، وحتى يعودوا أسياد الوطن وفرسانه، عوض أن يبقوا ضحايا، يجري سلب إرادتهم حتى من الأقربين.

مسيرة العودة الفلسطينية بين السلاح والمقاومة الشعبية المدنية

عوض عبد الفتاح العربي الجديد 30\3\2018

من الصعب معرفة ماذا ينتظر مسيرة العودة الفلسطينية، التي ستنطلق اليوم الجمعة، في الذكرى الـ42 ليوم الأرض، نحو الحدود المصطنعة التي تفصل لاجئي مخيمات قطاع غزه عن بيوتهم وقراهم التي لا يبعد بعضها عن مخيماتهم سوى كيلومترات معدودة. من الصعب التنبؤ بمستقبل هذه النقله النوعية المأمولة في الفعل الثوري داخل القطاع. لا نعرف كم سيكون حجم المشاركة، كيفية توجيهها وإدارتها، والأخطر كيف سيكون رد فعل المستعمر على الحشود الشعبية المتوقعة. وفِي هذه النقطة، تتوقف، إلى حد كبير، نتائج المسيرة وإمكانية استمرارها، على تصرف قياداتها، وما إذا كانت ستكون فاتحة مسار مقاومٍ جديد.

منذ بدأت الدعوة إلى الزحف نحو الشريط، وهي تكتسب زخما وتفاعلا يزداد اتساعا. دخل المستعمر الذي يفرض حصارا وحشيا على قطاع غزة منذ أحد عشر عاما، في حالة استنفار وإرباك، وخصصت قياداته العسكرية والسياسية اجتماعات خاصة، ناقشت فيها مختلف السيناريوهات، ونوع الرد. فبالنسبة للمستعمر، شن حربٍ تقليدية أقل تعقيدا من مواجهة شعب ثائر غير مسلح. وتقع على قيادات الفلسطينيين مسؤولية عالية المستوى في كيفية مواجهة ردود الفعل الإسرائيلية واحتوائها، وإيجاد السبل لضمان ديمومة هذا الفعل الشعبي الخلاق. ويمكن الاستشفاف من خطاب القيادات المنظمة وتصريحاتها، أنها تراهن على تقييد رد فعل العدو من خلال اعتماد السلمية. ولأنها تدرك أن هذا لا يكفي، فهي لا تنفكّ تشدد على أهمية الانضباط، والتقيد بالخطوات المرسومة التي تهدف إلى تحييد القوة العسكرية للعدو، وتقليل الخسائر المتوقعة في الأرواح، إلى الحد الذي يُمكّن الناس من تحمل السير في هذا الاتجاه النضالي.

المقاومة الشعبية

ليست ثقافة المقاومة الشعبية المدنية غريبة عن التجربة الكفاحية التحرّرية لشعب فلسطين. وهو مثل معظم الشعوب التي وقعت تحت غزو استعماري كولونيالي، وخاضت في مختلف مراحل المقاومة، مقاومة شعبية مدنية، بدأت بالعرائض والاجتماعات والمظاهرات والاعتصامات، قبل أن يضطرها المستعمر إلى حمل السلاح الذي هو حق منصوص عليه في المواثيق الدولية. وفِي الوقت نفسه، واجهت حركات التحرّر تعقيدات وتحدّيات كثيرة، في ما يتعلق بكيفية إدارة المعركة، وتحديدا كيفية اختيار نوعية الوسائل المعتمدة،

العسكرية وغير العسكرية، أي متى يعتمد هذا الأسلوب أو ذاك، بخصوص توقيته، ونجاعته، أو عدم نجاعته في مرحلة معينة.

والثورة، أو التجربة الفلسطينية، ليست مستثناة من هذه الأخطاء، فقد أُخذ عليها، في مرحلة معينة، تقديس العمل العسكري على حساب العمل الشعبي والإعلامي والثقافي. ما معناه أن السياسي بات تابعا للعسكري وليس العكس. ويُفسّر هذا التقديس الذي طغى على العمل الفلسطيني بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، أنه ليس بسبب طبيعة القيادة فقط، بل أيضا بسبب الطبيعة الاقتلاعية التي ميّزت سلوك المستعمر الصهيوني منذ اليوم الأول. تمركز الحركة الوطنية الفلسطينية في المنفى، في الدول العربية، كان يُحد من أي حراك شعبي سلمي. ويذكر أن لاجئين فلسطينين كثيرين حاولوا العودة، بعد النكبة مباشرة، إلى بيوتهم في فلسطين، كان يقتلون أو يعتقلون. ولم يخطر في بال أحد، أو لم يفطن أحد لفكرة تنظيم عودة شعبية حاشدة واختراق الحدود في ذلك الوقت. ولهذا كان حمل السلاح ردا طبيعيا.

وربما لهذا السبب لم يحظ الطابع الشعبي الذي طغى على المقاومة داخل الأراضي المحتلة والمستعمرة عام 1967، وقبله وبعده في الأراضي المستعمرة عام 1948، لم يحظ باهتمام حقيقي من القيادة الفلسطينية في الخارج، على مستوى توظيف هذا الشكل من النضال استراتيجيا، إلى أن جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، فشكلت نقلة نوعية تاريخية، في الفعل الفلسطيني المقاوم، ذي الطابع المدني غير المسلح، مع أنها لم تحقق أهدافها. ويتفق غالبية المحللين المهتمين بالشأن الفلسطيني، والنشطاء الذين شاركوا في قيادة الانتفاضة، على أن فشل تحقيق أهدافها يعود إلى سوء أداء القيادة في الخارج، وليس الانتفاضة نفسها. ومن أشكال سوء الأداء نهج الاحتواء، خصوصا بعد العام الأول من انطلاقها الذي بهر العالم، والتسرع في استثمارها، والبدء في التعاطي مع مشاريع سياسية خارجية غير عادلة.

سُجل آنذاك أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتحديدا فصائل العمل الوطني والشعبي الطلابي وأطره، أنقذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أزمتها التي تعمقت واستفحلت مع إجبارها وقواتها على الخروج من بيروت، بعد مقاومة بطولية، فلسطينية ولبنانية، استمرت ثلاثة أشهر، ضد قوات الغزو الإسرائيلي. فبعد حوالي خمس سنوات من التشتت في بلاد عربية بعيدة عن حدود فلسطين، ومن التهميش، جاء انفجار الانتفاضة الشعبية، عام 1987، ليعيد الحياة والزخم إلى النضال من أجل التحرّر والحرية، وليعيد المكانة المفقودة لقيادة منظمة التحرير. ويشبّه كاتب هذه السطور تجربة الانتفاضة الفلسطينية وعلاقتها بالقيادة

بتجربة انتفاضة الثمانينيات، بقيادة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" في جنوب أفريقيا (خصوصا من عام 1983 إلى أوائل التسعينيات، أي فترة سقوط نظام الأبارتهايد). إذ يؤكد قادة النضال هناك أن الجبهة أنقذت قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي التي انتهت إلى المنفى من أزمتها التي مالت إلى التركيز على العمل العسكري، على حساب العمل الشعبي، وتنظيم مقاومة الناس في الداخل. والفرق بين مآلات التجربتين كبير، إذ قادت انتفاضة جنوب أفريقيا إلى النصر من خلال تفكيك نظام الأبارتهايد، وإسقاط نظام البانتوستونات، في حين، وبسبب سوء أداء القيادة الفلسطينية، أدت الانتفاضة الأولى البطولية والإبداعية إلى تكريس هذا النظام الكولونيالي والفصل العنصري وشرعنتهما.

هل جاءت مسيرة العودة لتحل مشكلة القيادة الفلسطينية، أم لتفتح الأفق لمسيرة تحرّرية من نوع آخر؟ لا أحد يجهل حجم الأزمة الخانقة التي تعيشها قيادة السلطة الوطنية في قطاع غزه الذي تديره حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منفردة، منذ الانقسام الكارثي عام 2007. والمقاومة البطولية التي قامت بها الحركة، ومعها حركتا الجهاد الإسلامي وفتح والجبهة الشعبية وغيرها، ضد ثلاثة حروب عدوانية صهيونية وحشية، وصمود هذه المقاومة، لم يخرجاها من أزمتها، بل تفاقمت، ما اضطرها إلى الإقدام على مساومات وتنازلات بعيدة، لا تلائم حركة مقاومة، وكذلك إلى تبديل تحالفاتها. وزاد الطين بلة انهيار كل محاولات المصالحة، وانحدار سلطة رام الله إلى مجاراة المستعمر الصهيوني في فرض العقوبات الجماعية على حركة حماس، وأهل القطاع جميعا. ولقد غدت الخيارات الكفاحية لحركة حماس، بوصفها حركة مسلحة، ولأنها باتت في شريط فلسطيني ضيق جدا، وتحاصرها فيه إسرائيل، وملاحقة في الضفة الغربية من الاحتلال وسلطة رام الله، غدت محاصرة. وأميل إلى الاعتقاد بأن فكر المقاومة الشعبية المنظمة لا يحظى بمكانة خاصة عند الحركات التي تقدس العمل العسكري، أو التي تراه الشكل الرئيس في كل الظروف والأماكن.

ولذلك، جاءت مبادرة الزحف نحو الشريط بأعداد كبيرة في ذكرى يوم الأرض المجيد، ووفق استراتيجية بعيدة المدى، وليس نشاطا يتيما، أو نشاطات احتجاجية لا تربطها رؤية متكاملة، في الأساس، فكرة طرحتها شرائح شبابية وشعبية فلسطينية متحررة من أسر التفكير ذي البعد الواحد. ولأن حركة حماس وكل فصائل منظمة التحرير عجزت عن اجتراح مخرجٍ من أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، وهذه الأزمة في مجملها مجموع أزمات كل هذه الفصائل والقوى، سواء التي في السلطة أو خارجها، وإن بتفاوت من حيث

المسؤولية، تجد نفسها مرحبة، بل داعمة لهذا النشاط. وللحق، يمكن ملاحظة التحولات التي تشهدها حركة حماس نحو تذويت خيارات النضال الشعبي، إذ بات هذا القبول جزءا من القبول العام.

المطلوب من هذه القوى الفلسطينية ليس دعم هذا النشاط فحسب، بل قبول التفكير الذي استولده، والاستعداد للانشغال به نظريا وعمليا، ليغدو جزءا عضويا من استراتيجية الفعل التحرّري الفلسطيني. كما لا تقل أهمية ضرورة التعامل مع الأجيال الشابة ذات التفكير الجديد، بجدية واحترام، وبقبول طلائع هذا الجيل الأكثر وعيا، في مواقع القيادة الفعلية وعدادها. على خلاف الحقبة الماضية من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير، كثير من طلائع هذا الجيل غير منضوية في أي حزب أو حركة، لأن هذه الحركات والفصائل فقدت جاذبيتها، وتآكلت هويتها، وفقدت من فاعليتها بين عموم الشباب.

الهبات الشعبية البطولية التي تشهدها مدينة القدس وضواحيها، وفِي أماكن متفرقة من الضفة الغربية، وكذلك بين فلسطينيي المنطقة المستعمرة عام 1948 منذ سنوات، تقدمها الشباب، وبمبادرتهم في الأساس. وما منعت وتمنع تحول هذه الهبات لموجات انتفاضية متلاحقة، ومترابطة، وذات تأثير تحرّري فعلي، الحالة المحزنة والرثة التي تعيشها القيادات الفلسطينية، الفاقدة للرؤية الواضحة، وللمثال الذي من شأنه أن يلهم خيال الأجيال الجديدة.

في غزة، وعلى خلاف قيادة سلطة رام الله المقيدة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تنتهج طريقة الاحتواء والقمع أحيانا لكل نشاط شعبي ينطوي على إمكانية التحول إلى مقاومة شعبية حقيقية، فإن قيادات حركات المقاومة في غزة، لا تزال تملك الروح القتالية. وتنعكس هذه الروح في الحماسة والدعم غير المتحفظ لمسيرة العودة. إلا أن الامتحان الحقيقي أمام من يحكم داخليا في قطاع غزة هو القدرة على رؤية الطاقات الشبابية والشعبية الجديدة، باعتبارها جزءا عضويا من مقومات النهوض، وعاملا مستقلا في التفكير الاستراتيجي والفعل التحرّري. يجب أن يكون حاضرا في الأذهان، كيف أدار التيار المتنفذ في منظمة التحرير الفلسطينية ظهره للذين صنعوا الانتفاضة الأولى، بهدف دحر الاحتلال والاستيطان، وذهب خلسة إلى التفاوض مع المستعمر، ليعقد صفقة كارثية معه (اتفاق أوسلو)، مبدّدا التضحيات الكبيرة التي قدمها ذلك الجيل الذي كان ارتبط بمنظمة التحرير، وببرنامجها الوطني التحرّري.

من المرجح أن تُولّد مسيرة العودة في قطاع غزة تفاعلات في عموم الوطن، التاريخي، كما هو مأمول ومطلوب. ولذلك، واجب كل تجمع فلسطيني، من خلال هيئاته الحزبية والشعبية والتمثيلية، أن يرى نفسه في إطار هذه المعركة، الوطنية الإنسانية، ذات الشكل الشعبي المدني للنضال. لتكن فاتحة أفق حقيقي أمام النضال الفلسطيني التحرّري، ولتأطير الشعب.

العنصرية ضد فلسطيني 48

أسعد عبد الرحمن الاتحاد 30\3\2018

لا يكاد يمر يوم دون بروز تجليات العنصرية الإسرائيلية ضد فلسطينيي 48، وليس آخرها مصادقة اللجنة الخاصة بإعداد «قانون القومية» على نص القانون، تمهيداً للتصويت عليه في القراءة الأولى في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي). والقانون المذكور خاص بإنشاء بلدات يهودية فقط بهدفٍ مواكبٍ هو تمكين «المحكمة الإسرائيلية العليا» من تفضيل الطابع اليهودي للدولة على القيم الديمقراطية عندما يكون هناك تناقض بينهما. وهو أيضاً «القانون» الذي ألغى اللغة العربية كلغة رسمية. وسريعاً، وبعد الإعلان عن المصادقة، ألغى المجلس المحلي في بلدة «كفار هفراديم» اليهودية في الجليل الأعلى مناقصةً لتسويق القسم الثالث من قسائم البناء في البلدة، لأن أغلبية المتقدمين لها من العرب.

ومؤخراً، أظهرت معطيات «مفوضية خدمات الدولة» في إسرائيل تجلياً آخر للعنصرية في وزارات «الدولة» كلها. فوزارات الهجرة، والقدس، والتراث، والشؤون الاستراتيجية.. لا يعمل فيها ولو عربي واحد. لكن اللافت أن وزارة الأديان، التي يفترض أن تكون مختلفة، كونها تعالج شؤوناً إسلامية ومسيحية، علاوة على الشؤون اليهودية، هي أيضاً لا تشغل عربياً واحداً. وهكذا الحال في معظم الوزارات، حيث نسبة العاملين العرب هامشية جداً: ففي مؤسسة «تطوير النقب والجليل يعمل موظف عربي واحد من بين 56 موظفاً، رغم أن أغلبية السكان في هاتين المنطقتين عرب، والمساواة الاجتماعية 8 من أصل 96 موظفاً، والتربية 177 عربياً من بين 2010 موظفين.. إلخ». كذلك، فإن من أحدث تجليات العنصرية في إسرائيل، قرار «لجنة الأخلاق البرلمانية» في الكنيست بمنع النائب العربي يوسف جبارين (عضو «القائمة المشتركة») من السفر إلى الخارج لتقديم محاضرات بدعوة من المنظمة الأميركية «الصوت اليهودي من أجل السلام» الداعية لمقاطعة إسرائيل بسبب الاحتلال.

وعلى صعيد متمم، فإنه في 21 مارس، الذي يصادف اليوم العالمي لمناهضة العنصرية، نشر «الائتلاف لمناهضة العنصرية» نتائج استطلاع جديد قام به معهد الأبحاث «رافي سميث»، بالشراكة مع صندوق «فريدريخ ابيرت». وقد كشف الاستطلاع عن أن «أكثر من (90%) من المجتمع الإسرائيلي يعتقد أن المؤسسات المختلفة في إسرائيل لا تقوم بدورها بشكل كاف (46%) أو لا تقوم بأي شيء (45%) لمناهضة العنصرية في إسرائيل، بل إن (47%) يعتقدون أن المجتمع في إسرائيل عنصري». كما أكدت

نتائج الاستطلاع على أن «الإحساس العام أن إسرائيل تتجه نحو مأسسة العنصرية. ونسبة العنصرية الأكبر موجهة ضد العرب وطالبي اللجوء (76%)».

ولعل أبرز ما قيل في إيضاح جذور العنصرية الصهيونية الإسرائيلية ما أورده المفكر اليهودي (ديمتري تشومسكي): «مشروع الاستيطان القومي المسيحاني، الذي يرتكز على الفكرة العنصرية بشأن التفوق المقدس والثابت لحقوق اليهود في المنطقة بين النهر والبحر، يعتبر المصدر الأول لتشجيع الهيمنة القومية العرقية المناوئة للعرب داخل دولة إسرائيل. كل شرعنة لموقع استيطاني غير قانوني في الضفة الغربية، والذي يقام دائماً، كما هو معروف، حسب أمر إلهي.. تعطي بصورة غير مباشرة دعماً لتوجهات السلب والقمع لمجمل الحقوق المدنية للعرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وهي توجهات تتغذى في الأساس على المنطق المشوه للعنصرية التلمودية والتوراتية الدينية، التي تعتبر أبناء البلاد العرب الذين يعيشون في الفضاء الشرق أوسطي منذ الأزل كمهاجرين يوجدون هنا بفضل سخاء السيد اليهودي».

وجاءت تصريحات المسؤول عن أرشيف «الدولة الإسرائيلية»، يعقوب لزوبيك، في ذات السياق، حيث أكد أن «إسرائيل تتستر على معلومات أرشيفية بطريقة غير متوقعة من دولة ديمقراطية. لا يمكن التذرع بحجة الأمن القومي من أجل التستر على إخفاقات الماضي، خاصة في كل ما يتعلق بارتكاب جرائم حرب وتعامل الدولة مع المواطنين العرب». وقال لزوبيك في تقرير ختامي بمناسبة انتهاء ولايته في هذا المنصب، إن «إسرائيل ارتكبت جرائم حرب في أماكن متعددة، وإن «جهاز الأمن العام» (الشاباك) «تدخل ويتدخل في جهاز التعليم العربي، وإن إسرائيل تعاملت مع المواطنين العرب في الداخل ومع مواطنين آخرين بطريقة لا تتلاءم مع دولة ديمقراطية».

ومن جانبه، يتهكم الكاتب اليساري «جدعون ليفي» على الوضع العام في إسرائيل فيقول ساخراً: «هياج حكم اليمين يؤدي إلى المزيد من مسرحيات اللامعقول. الجيش الإسرائيلي هو البالغ والمسؤول، والشاباك عامل يؤدي إلى الاعتدال، وأجهزة الشرطة عزيزة يسار الوسط. باقة ورود للمفتش العام، شرطة هي ضحية تفطر القلب. هذا مضحك مثل أن ترى في رئيس الأركان (غادي أيزينكوت) نموذجاً للتنوير، وترى في الجيش الإسرائيلي نموذجاً للأخلاق». ويضيف ليفي: «شرطة إسرائيل عنيفة وعنصرية. حاولوا تقديم شكوى باسم فلسطيني ضد مستوطن وستقولون إذا لم تكن هذه شرطة آبارتايد فما هو الآبارتايد؟».

إن تجليات مستوى العنصرية في إسرائيل مؤشر خطير، والمزاج الشعبي الإسرائيلي بات مرتبطاً بقضايا عنصرية ضد فلسطينيي 48، تغرس ضدهم يومياً الكره والعدائية. والأحزاب الإسرائيلية اليمينية المتطرفة الحاكمة باتت تدرك أنها كلما استهدفت فلسطينيي 48 تزيد من شعبيتها، وبالتالي فإن القوانين والأفعال العنصرية كلها تخدم السياسة الإسرائيلية في ربط مزاج الرأي العام بالسياسة الإسرائيلية الرسمية المتطرفة القائمة. ولعل في هذا يكمن التطور الأخطر!

محلل سياسي: الحراك الشعبي ضروري والسلطة غير معنية باستثماره

نابلس (فلسطين) – خدمة قدس برس 30\3\2018

أكد المحلل السياسي الفلسطيني، عبد الستار قاسم، أن الحراك الشعبي؛ والذي يعتبر "مسيرة العودة الكبرى" إحدى اشكاله، ضروري على مسار القضية الفلسطينية، ولديه انعكاسات إيجابية عليها.

وقال قاسم في حديث لـ "قدس برس" اليوم الجمعة، إن الحراك الشعبي ضروري في استنفار الجماهير وحشد طاقاتهم من أجل القضية الفلسطينية.

واستدرك: "من التجربة الماضية لم يساهم الحراك الشعبي في حسم الأمور على الأرض، ولم ينتزع حقًا للشعب الفلسطيني، ولكنه يزيد من وعي الجمهور على الأرض ويجعلهم أكثر اهتماما بالقضايا العامة".

وأشار إلى أن المشاركة الجماهيرية الفاعلة، تساهم في نقل الصورة بشكل أقوى للعالم، لأن وسائل الإعلام تنقل ما يحدث، وتقرأ في أسباب ذلك.

وأردف المحلل الفلسطيني: "ولربما يساعد هذا الحراك في استفزاز الفصائل حتى تصنع شيئًا في مواجهة الاحتلال، فمشاركتها في هذا الفعل جيد، لكن نطمح بأن يكون هناك مواجهة منظمة وأكثر فعالية مع الاحتلال".

وتابع قاسم: "القضية المهمة فيما يحدث هو الاستثمار الرسمي الفلسطيني، غير أن الظاهر أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية غير معنية في ذلك، حيث تحاول تثبت أنها ملتزمة بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، ولا تسعى للتحريض"، وفق قوله.

ولفت إلى أن هناك بعض الفصائل الفلسطينية "لا تعمل على استثمار الحراك الشعبي، بل تتبناه لتكسب جماهيرية في الشارع، بدلًا من أن تعمل على تعزيزه ومواكبته لتحقيق نتائج على المستوى العام، على غير فصائل في غزة التي تلتحم بشكل قوى مع شعبها على الأرض".

وبدأ آلاف المواطنين الفلسطينيين، صباح الجمعة، بالتوافد إلى المناطق القريبة من الشريط الحدودي في الجهة الشرقية من قطاع غزة، للمشاركة في "مسيرة العودة" التي تنطلق اليوم إحياء لذكرى "يوم الأرض".

وتخشى سلطات الاحتلال الإسرائيلية من تفجر الأوضاع الميدانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة المقرّر لها أن تشهد اليوم فعاليات شعبية إحياء لذكرى "يوم الأرض"، من ضمنها "مسيرة العودة"؛ حيث قرّر جيش الاحتلال نشر قوات عسكرية إضافية ووحدات من القناصة على حدود القطاع لقمع المشاركين في المسيرة.

الحكومة تطالب بتدخل دولي لوقف اراقة دماء الفلسطينيين

القدس – معا– 2018\3\30

وجه المتحدث الرسمي باسم حكومة الوفاق الوطني يوسف المحمود تحية الاجلال والاكبار الى ارواح شهداء شعبنا الصامد البطل الذين ارتقوا في هذا الْيَوْمَ خلال المراسم الملحمية لاحياء الذكرى الثانية والاربعين ليوم الارض الخالد وعمدوا الارض بدمائهم تأكيدا على تجديد العهد المقدس على التمسك بالأرض والدفاع عنها.

كما وجه تحية الوفاء والاكبار الى جماهير شعبنا التي هبت هذا الْيَوْمَ كي تؤكد على الثوابت الوطنية والدفاع عن الارض و الالتفاف حول القيادة في مواجهتها الشجاعة للحملة الاستعمارية الجديدة التي تستهدف وطننا وقضيتنا وعاصمتنا مدينة القدس العربية المحتلة.

وحمل المتحدث الرسمي الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن الاعتداءات التي تقترفها قوات الاحتلال بحق أبناء شعبنا العربي الفلسطيني في كافة أنحاء ارضنا الفلسطينية المحتلة وخاصة في المحافظات الجنوبية.

وطالب المتحدث الرسمي بتدخل دولي فوري وعاجل لوقف اراقة دماء أبناء شعبنا العربي الفلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي.

وأكد ان على مؤسسات المجتمع الدولي ان تتحمل مسؤولياتها ازاء شعبنا الاعزل الذي يحيي ذكرى يوم الارض الخالد وهي احدى المناسبات الوطنية الكبرى ، وذلك عبر المسيرات السلمية والتظاهرات والمهرجانات الشعبية والتي يواجهها الاحتلال الاسرائيلي بآلة البطش الرهيبة وإراقة الدماء في تحد سافر لكافة القوانين والشرائع الدولية والإنسانية التي تبيح للمواطنين العزل التعبير عن ارائهم بكافة الأشكال المتاحة كالمسيرات والمهرجانات والتظاهرات السلمية ضمن التحركات التي تعبر بشكل حضاري عن اصرار أبناء شعبنا البطل على نهج الكفاح والنضال حتى إنهاء الاحتلال ونيل الحرية والسيادة والاستقلال.

كما أكد المتحدث الرسمي في هذه المناسبة الخالدة وفِي هذا الْيَوْمَ الكبير على تمسك حكومة الوفاق الوطني بتحقيق المصالحة الوطنية والمحافظة على وحدة أبناء شعبنا الفلسطيني البطل ووحدة الصف الوطني ، واستمرار السعي وبذل كافة الجهود من اجل إنهاء الانقسام البغيض والوقوف صفا واحدا في مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه شعبنا وقيادته.

مئات الآلاف يتدفقون نحو الحدود مع الأراضي المحتلة

غزة–فلسطين اون لاين 30\3\2018

توجه مئات الالاف من الفلسطينيين في قطاع غزة تجاه الحدود الشرقية لقطاع غزة مع الأأراضي المحتة، وذلك ضمن فعاليات مسيرة العودة الكبرى–التي تشكل حدثًا فارقًا في التاريخ الفلسطيني المعاصر–والمقرر تواصلها لحين اجتياز السياج الفاصل مع الأراضي المحتلة وتحقيق العودة.

ويشارك في الفعاليات أطياف الشعب الفلسطيني ومن أماكن لجوئهم كافة، وذلك بعد مرور نحو 70 عامًا على نكبة فلسطين وتهجيرهم من أرضهم.

وقالت وزارة الصحة ، إن 6 شبان استشهدوا، اليوم الجمعة، فيما أصيب 370 آخرين، جرّاء استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين، بالقرب من السياج الحدودي الفاصل بين قطاع غزة و(إسرائيل).

وقال الناطق باسم وزارة الصحة، أشرف القدرة:" منذ ساعات الصباح، وصل مستشفيات القطاع 5 شهداء فلسطينيين، في حين وصل عدد الجرحى إلى 370".

وقال القدرة إن الشهداء هم: وحيد نصر الله أبو سمور ومحمد كمال النجار ومحمود أبو معمر ومحمد أبو عمر، وأحمد ابراهيم عودة.

واستشهد سمّور، صباح اليوم، جراء قصف مدفعي، حينما كان يتواجد في حقله القريب من السياج الحدودي الفاصل بين القطاع و(إسرائيل)، بحسب شهود عيان.

حماس: الجماهير أسقطت "صفقة القرن" عمليًا

غزة- المركز الفلسطيني للإعلام 30\3\2018

قالت حركة حماس إن "جماهير شعبنا الفلسطيني اليوم أسقطت عمليا صفقة القرن ووجهت صفعة قوية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب وإدارته".

وأكد النطق باسم الحركة فوزي برهوم في بيان مقتضب أن الجماهير الفلسطينية أكدت أن الثوابت الوطني عنوان الوحدة وأن كل محاولات الاحتلال الإسرائيلي تغيير الواقع وكي وعي الأجيال باءت بالفشل.

وتتواصل على طول حدود قطاع غزة مسيرات العودة الكبرى، التي خرج فيها الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني مؤكدين حقهم في العودة إلى الديار، وإزالة الاحتلال، في رد عملي على محاولات تصفية القضية الفلسطينية.

دحلان: غزة قبلت التحدي ولن يستطيع "تحالف تل أبيب ورام الله" كسرها!

أمد/ أبو ظبي: 30\3\2018

قال النائب محمد دحلان، قائد تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، أن كلام وزير الجيش الإسرائيلي على تويتر و غيره من المسؤولين الإسرائيليين مهد لهذا الحجم من الدماء التي سالت في غزة اليوم نتيجة استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية المفرطة و الواهمة في مواجهة متظاهرين فلسطينيين سلميين عزل من أي سلاح سوى إيمانهم المطلق بحقوقهم العادلة و المشروعة، حقهم في العودة ، و حقهم في الحياة ..

وأضاف دحلان، في تدوينة على صفحته الرسمية بموقع "فيس بوك"، أن ليبرمان و غيره من قادة الإحتلال يدركون جيدا بأن غزة لن تستسلم للمخططات المشتركة بين تل أبيب و بين سلطات رام الله لخنقها و تدمير الحياة الآدمية فيها ، و ربما ما لا يدركه شركاء المخطط و منهم ليبرمان، هو أن لا أحد يملك او يستطيع كبح عشرات الآلاف من البشر قرروا كسر جدران الخزان بعد أن تجاهلهم الجميع و استخف بقدراتهم الخارقة ..

وأكد دحلان، أن سقوط هذا العدد الضخم من الشهداء و الجرحى نتيجة القوة المفرطة اليوم، رغم إعلان مدنية و سلمية الخطوة، سيعقد المشهد أكثر فأكثر ، فإن كان الإحتلال يقصد بذلك إرسال إنذار دموي أحمر ، فقد أخطأ العنوان حتما ، لأن غزة قبلت التحدي و ردت على الإنذار بإنذار أوضح ، وبالتالي على ليبرمان و الإحتلال و أذنابه فهم الدلالات الواضحة قبل فوات الأوان على الجميع ، و إن كانوا يراهنون على الهدوء النسبي في الضفة الغربية ، فإنهم لا يعرفون الشعب الفلسطيني و يجهلون مكامنه الروحية و الوطنية .

عريقات: لا قوة في العالم قادرة على تطويع شعبنا .. وعلى المجتمع الدولي محاسبة الاحتلال وإنهائه فوراً

أمد/ رام الله: 30\3\2018

حمّل أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د.صائب عريقات ، حكومة الاحتلال الإسرائيلية ودول العالم قاطبة المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة أبناء الشعب الفلسطيني العزّل من المتظاهرين السلميين، وطالب المجتمع الدولي بالخروج عن صمته وإداناته اللفظية والتدخل العاجل في اتخاذ الاجراءات الفورية لردع جرائم إسرائيل ووقف مجازرها بحق أبناء شعبنا ومحاسبتها عملاً بأحكام القانون والشرعية الدولية.

وأكد عريقات أن خروج عشرات الآلاف من الجماهير الفلسطينية في يوم الأرض الخالد وإحيائهم الذكرى الـ42 في فلسطين المحتلة وأراضي الـ 48 وفي المنافي ومخيمات اللجوء يوجه رسالة سياسية قوية من الشعب الفلسطيني بكل فئاته ومكوناته إلى سلطة الاحتلال وجميع دول العالم برفض الحلول والإملاءات الأمريكية والإسرائيلية، وأنه قادر على مواجهة وإسقاط المؤامرة ومشاريع التصفية لقضيته العادلة، بما فيها محاولة إسقاط القدس وقضية اللاجئين وتجفيف المساعدات عن وكالة الأونروا، وقال: "بعد سبعين عاماً على النكبة الكبرى، وخمسين عاماً على الاحتلال، و42 عاماً على يوم الأرض الخالد وشعبنا باق وصامد على هذه الأرض يؤكد فيها أن قضيته ستبقى حية حتى استعادة حقوقه التاريخية غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، وان حق شعبنا بعاصمته السيادية وحق اللاجئ بالعودة لا يسقطه قرار مارق، وأن الحصار وسياسات التطهير العرقي التي تنفذها قوة الاحتلال لن تلغي الوجود الفلسطيني من أرضه، ولن يسمح بالاستفراد به في ظل هذه الظروف المعقدة".

وأدان عريقات العدوان الإسرائيلي المدروس وعمليات الإعدام الميداني على الحراك السلمي والحضاري لأبناء شعبنا العزّل، وإعدام سبعة شهداء وجرح ما يزيد عن 600 جريح حتى اللحظة، واستهداف المتظاهرين السلميين بالرصاص الحي والقنابل الغازية والصوت، بما في ذلك استهداف الطواقم الطبية وقال: ننعى أبناء شعبنا الأبيّ محمد النجار، ومحمود أبو معمر ومحمد أبو عمر ووحيد أبو سمور والطفل ابراهيم عودة، وجهاد فرينة، محمود رحمي ونقول لعائلاتهم ولكل العالم أن شعبنا الفلسطيني لن يتم

تطويعه، وعلى الوعي العالمي أن يدرك أن التاريخ سيصطف في النهاية إلى جانب حقوق الشعوب والأرض هي جوهر هذه الحقوق.

وحيي أمين سر التنفيذية جماهير شعبنا العظيم في كل أماكن تواجده في الوطن، في قطاع غزة، والقدس المحتلة، والخليل وبيت لحم ورام الله والبيرة وأريحا ونابلس، وطولكرم وقلقيلية وجنين، ووجه تحية اعتزاز وفخر إلى جماهير شعبنا في أراضي الـ 1948، وفي مخيمات اللجوء في سورية ولبنان والأردن.

10 شهداء و1200 إصابة ومدفعية الاحتلال تقصف مسيرة العودة

عرب ٤٨ تحرير : رامي حيدر 30\3\2018

سقط 10 شهداء في قطاع غزة وأصيب أكثر من 1200 آخرين برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي اليوم، الجمعة، على وقع فعاليات "مسيرة العودة الكبرى"، حيث احتشد عشرات الآلاف من الفلسطينيين في قطاع غزة قرب الشريط الحدودي العازل، اليوم الجمعة، في حين أعلن الجيش الإسرائيلي كل المناطق المتاخمة للشريط الحدودي منطقة عسكرية من مغلقة.

وواصل قناصة الاحتلال استهداف المتظاهرين شرق غزة مع وقوع عدد من الإصابات، كما وأطلقت مدفعية جيش الاحتلال عدد من القذائف المدفعية بالقرب من المتظاهرين شرق حي الزيتون،كما استهدفت مدفعية الاحتلال نقطة رصد للمقاومة جنوب شرق مدينة غزة.

وعلى الرغم من قمع الاحتلال وارتقاء الشهداء وإصابة المئات، إلا أنه استمرار توافد الألاف من الفلسطينيين من جميع محافظات غزة للمشاركة في مسيرة العودة الكبرى.

إلى ذلك، إفادات وسائل إعلام فلسطينية، أن مئات الفلسطينيين قاموا بعد عصر اليوم، بإزالة السياج الأمني شرق البريج وتخطوا الحدود.

وكان وزير الأمن،أفيغدور ليبرمان، توعد وحذر من قيام أي شخص بالاقتراب من السياج الأمني لانه سيعرض حياته للخطر.

وأفادت وزارة الصحة باستشهاد كلا من عمر وحيد أبو سمور (27 عامًا) شرق خانيونس، ومحمد كمال النجار (25 عامًا) شرق جباليا، ومحمود معمر (38عام) شرق رفح، ومحمد أبو عمر (22عامًا) شرق الشجاعية، وأحمد عودة (19عامًا) شرق غزة، وجهاد فرينة (33عامًا) شرق غزة، ومحمود سعدي رحمي شرق غزة، وإبراهيم أبو شعر (22 عاما)، وأياد عبد العال عبد الفتاح عبد النبي، في حين بلغ عدد الإصابات نحو 1200.

واستشهد محمد أبو عمر بعد ظهر اليوم الجمعة برصاص الاحتلال الإسرائيلي، وفي وقت سابق، استشهد الشاب محمود أبو معمر (38 سنة) في رفح واستشهد محمد النجار (25 عاما) بنيران الاحتلال الإسرائيلي شرق جباليا حسبما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا". وتحدثت تقارير فلسطينية عن إصابة أكثر من خمسين بنيران الاحتلال.

وفجر اليوم الجمعة، استشهد شاب وأصيب آخر في محافظة خانيونس في قصف مدفعي إسرائيلي. وأعلن الناطق باسم الصحة، أشرف القدرة، استشهاد المزارع وحد أبو سمور (31 عاما)، وإصابة آخر نتيجة قصف مدفعي استهدف منطقة البركة شمال شرق خانيونس.

وقالت جمعية الهلال الأحمر، ظهر اليوم الجمعة، إن طواقمها قطاع غزة تعاملت مع 165 إصابة بالرصاص الحي، ومن ضمنها إصابات خطيرة بالراس والبطن والظهر. كما أقامت الجمعية منذ الصباح مستشفى ميداني شرق غزة والآن بصدد إقامة مستشفى آخر شرق جباليا للاستجابة للعدد الكبير من المصابين في تلك المنطقة.

وأوردت وزارة الصحة في قطاع غزة أن عدد الإصابات نحو 600 إصابة متفرقة بين الإصابة بالرصاص الحي والرصاص المطاطي والاختناق بسبب قنابل الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء احتشاد المتظاهرين.

حماس : شعبنا شيع صفقة القرن إلى مثواها الأخير

غزة – فلسطين أون لاين 31\3\2018

أكدت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن شعبنا اليوم شيع صفقة القرن إلى مثواها الأخير، قائلة :" إن الشعب هو الرقم الأصعب الذي لا يمكن تجاهله أو تجاوزه أو المرور على إرادته، وهو يستحق الحرية والاستقلال على كامل ترابه الوطني، فهذا قدر الله ووعد السماء".

وقالت في بيان لها اليوم الخميس :" شعبنا أوصل رسالة قوية لكل من يتعامى عن حقوقه الثابتة، وأكد من جديد أن قضيته ليست قضية جياع، وأن مأساته ليست مأساة إنسانية فحسب، ولكنها قضية سياسية بامتياز، تآمرت فيها قوى الغدر والعدوان لاقتلاع شعبنا من دياره وأرضه".

وأضافت :" إن عودتنا إلى بلادنا حق مقدس نمارسه اليوم بكل ما أوتينا من إرادة وقوة، ولن نتراجع عن ممارسته مهما بلغت التضحيات".

وحيت جماهير شعبنا الفلسطيني البطل الذي أثبت من جديد قدرته الهائلة على فرض حدود المعادلة وقواعد الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت :" إننا اليوم نزف إلى الحور العين زمرة شهداء العودة الذين قدموا أرواحهم مهرًا للعودة ووقودًا للثورة الكبرى في أماكن الوجود الفلسطيني واللجوء في الضفة وفلسطينيي الشتات والـ48".

وتمنت الشفاء العاجل لكل الجرحى الأبطال الذين صنعوا بجراحاتهم جسرًا للعودة والانتصار.

الرئيس : رسالة شعبنا اليوم أثبتت للقاصي والداني أن أية مشاريع تصفوية لن تمر

رام الله – "القدس" دوت كوم – 2018\3\30

حمل الرئيس محمود عباس سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أرواح الشهداء الذين ارتقوا اليوم بنيران جيش الاحتلال، في مواجهة المظاهرات السلمية الشعبية التي خرجت لإحياء هذه ذكرى يوم الارض وللتمسك بحقها في تقرير المصير كباقي شعوب العالم.

وطالب الرئيس عباس في كلمة له مساء اليوم الجمعة، الأمم المتحدة بالعمل الفوري على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل أمام هذا العدوان اليومي المستمر والمتصاعد.

وقال "إن سقوط هذا العدد الكبير من الشهداء والجرحى في مظاهرات شعبية سلمية، يؤكد وجوب تدخل المجتمع الدولي لتوفير الحماية لشعبنا الفلسطيني الأعزل".

وفيما يلي نص كلمة الرئيس:

يا أبناء شعبنا الفلسطيني العظيم في كل مكان،،،

في الذكرى الثانية والأربعين ليوم الأرض المجيد نشيد بصمودكم وتضحياتكم ومواقفكم الثابتة والمتمسكة بحقوقنا المشروعة وثوابتنا الوطنية رغم كل الصعوبات والتحديات والمؤامرات التي تستهدف قضيتنا وتستهدفنا جميعا.

كما وأعبر عن اعتزازي بكم وبهذه التضحيات الجسام التي قدمتموها اليوم ليس فقط لهذه المناسبة الوطنية الخالدة بل دفاعا عن القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وعن مشروعنا الوطني.

إنني وأمام هذا الحدث الجلل أحمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أرواح الشهداء والجرحى الذين ارتقوا اليوم بنيران جيش الاحتلال في مواجهة المظاهرات السلمية الشعبية التي خرجت لإحياء هذه الذكرى وللتمسك بحقها في تقرير المصير كباقي شعوب العالم.

هذا وقد طالبت الأمم المتحدة بالعمل الفوري على توفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني الأعزل أمام هذا العدوان اليومي المستمر والمتصاعد، حيث إنني كلفت مندوب دولة فلسطين في الأمم المتحدة بإجراء الاتصالات مع أعضاء مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات الضرورية والفورية لحماية شعبنا.

إن سقوط هذا العدد الكبير من الشهداء والجرحى في مظاهرات شعبية سلمية، يؤكد وجوب تدخل المجتمع الدولي لتوفير الحماية لشعبنا الفلسطيني الأعزل.

يا أبناء شعبنا الفلسطيني نؤكد لكم مرة أخرى بأن رسالتنا في القمة العربية المقبلة ستكون واضحة وهي التمسك بالثوابت الوطنية التي ضحى من أجلها شعبنا وأمتنا العربية وأحرار العالم على مر السنوات الماضية، وصولا لإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

أبو مرزوق في موسكو لبحث: المصالحة بعد خطاب عباس و"صفقة العصر" والدور الروسي في المنطقة

أمد/ موسكو: 2018\3\31

أعلن عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، موسى أبو مرزوق، اليوم الجمعة، أن زيارته الى موسكو، جاءت تلبية لدعوة وزارة الخارجية الروسية لمناقشة تطورات مسار المصالحة الفلسطينية و"صفقة القرن".

وقال أبو مرزوق، لوكالة "سبوتنيك": "الزيارة جاءت بدعوة من وزارة الخارجية الروسية لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية على مسار المصالحة الفلسطينية وما وصلت إليه وخاصة بعد خطاب الرئيس أبو مازن، الذي قطع حبل الوصال وأنهى المصالحة الفلسطينية من طرف واحد، وماذا من الممكن فعله مع الأصدقاء الروس في هذا الصدد".

وتابع قائلاً: "القضية الثانية وهي مواجهة الخطة الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط والمسماة بصفقة العصر ومتعلقاتها المختلفة سواء القرارات الأمريكية بالقدس وباللاجئين الفلسطينيين أو إحداث نزاع في المنطقة على أساس طائفي وعرقي وتشجيع هذا الأمر".

وأشار عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، إلى أن "النقطة الثالثة هي فيما يتعلق بالدور الروسي بالمنطقة ووقوف روسيا إلى جانب الحق الفلسطيني المشروع كما عودتنا هي تقف دائما إلى جوار الشعب الفلسطيني في نضاله لاسترداد حقوقه وهذه نقطة مهمة التي يستعرضها في هذه المرحلة، والنقطة الأخيرة استعراض ما جرى أخيرا في قطاع غزة من أحداث وتوضيح الحقائق وتبيان ما جرى للأصدقاء الروس سواء ما جرى في موكب الحمد الله أو الإجراءات العقابية التي جرت في قطاع غزة أو ما يتعلق في مسيرة العودة في يوم الأرض في هذا اليوم أو في هذه اللحظات الآن، هذه النقاط الأربعة هي النقاط الأساسية".

وأضاف أبو مرزوق، أن الزيارة تهدف " قبل كل ذلك، لتهنئة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين بفوزه بالانتخابات الرئاسية لروسيا الاتحادية".

وكانت حركتا "فتح" و"حماس"، قد وقعتا يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، في العاصمة المصرية القاهرة، على حزمة جديدة من الاتفاقات المتعلقة بالتغلب على الصراع الداخلي الذي دام عشر سنوات.

كما اتفقت الحركتان على استلام السلطة الفلسطينية الإشراف على معبر رفح البري من الناحية الفلسطينية، وتفعيل لجنة الحريات العامة المنبثقة عن حوار القاهرة 2011 ووقف الملاحقات الأمنية، كما تناول الاتفاق إلغاء كل العقوبات التي اتخذتها السلطة بحق قطاع غزة.

كما يذكر أن موكب رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله ورئيس جهاز المخابرات الفلسطيني كان قد تعرض لاستهداف بثلاث عبوات ناسفة عند مدخل قطاع غزة، وقد حمل الرئيس الفلسطيني وحركة فتح"، حركة "حماس" المسؤولية عن ما جرى".

فيما تنفي "حماس" الاتهامات، أعلنت وزارة الداخلية في غزة الخميس الماضي أنها قتلت المتهم الرئيس في التفجير.

حواتمة لـ «الحياة»: الفلسطينيون بين «إسرائيل الكبرى» وأسوأ مما قبل 1967

موسكو – سامر إلياس الحياة 31\3\2018

حمّل الأمين العام لـ «الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» نايف حواتمة، ما سمّاه مصالح ضيقة لأصحاب المشروعين السلطويين لحركتي «فتح» و «حماس»، مسؤولية تعثّر إتمام المصالحة الفلسطينية. ورأى في حوار مع «الحياة»، أن العودة إلى مفاوضات ثنائية برعاية أميركية لا تتعدى «إعادة إنتاج الكوارث التي حلّت بنا منذ 1993». وحض على طرح مشاريع قرارات في الأمم المتحدة تتضمن الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام بمرجعية القرارات الدولية المشكلة للإطار السياسي والقانوني للمفاوضات، ومن ثم الانتقال بالعضوية من مراقب إلى عضوية عاملة لدولة فلسطين تحت الاحتلال.

واعتبر حواتمة أن استمرار الانقسام وعدم إنجاز وقائع على الأرض مهدا الطريق أمام قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بخصوص القدس، وخفض المساعدة لوكالة «أونروا»، لافتاً إلى أنه ما زالت هناك رهانات على الإدارة الأميركية لدى أوساط في السلطة الفلسطينية، وتوجّهات بعدم إنهاء الانقسام استجابة لضغوط أميركية وإسرائيلية.

وقال إن الوضع الفلسطيني صعب، وإنه ليس أمام الشعب الفلسطيني مجموعة خيارات في شأن مستقبله السياسي ليختار منها، موضحاً أن المطروح هو «إسرائيل الكبرى»، وضمنها حكم ذاتي فلسطيني من دون سيادة، أو العودة إلى أسوأ مما كانت عليه الحال قبل 1967.

وأوضح حواتمة، من موسكو، أن الاستفادة من صعود روسيا يتطلب خلق وقائع على الأرض وتعزيز الأوضاع الفلسطينية، ومن ثم طرق أبواب الأمم المتحدة لمنح روسيا قدرة الضغط على حكومة اليمين الإسرائيلي.

في ما يأتي نص الحوار:

> في هذا العام، يحيي الفلسطينيون ذكرى سبعين عاماً على النكبة و25 عاماً على اتفاق أوسلو... كيف تقوّمون هذه المرحلة في تاريخ القضية الفلسطينية... أين أخطأت القيادة الفلسطينية وأين أصابت؟

– المرحلة التي تمر بها قضيتنا الوطنية صعبة وقاسية، نمر فعلاً بعنق الزجاجة بين مطرقة ترامب ومشروعه «صفقة القرن» وبين سندان (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتانياهو وحكومته الكولونيالية التوسعية في القدس والضفة الفلسطينية وحصاره قطاع غزة. هذه الحال لم تأت دفعة واحدة بل هي نتيجة

مفاوضات 25 عاماً منذ أوسلو، مفاوضات فاشلة على الجانب الفلسطيني بينما حكومة نتانياهو تنفذ يومياً خططها الاستراتيجية والمرحلية بنهب الأرض وهدم المنازل وتهجير البشر، وصولاً إلى ما يصطلح عليه اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي «إسرائيل الكبرى» من المتوسط حتى نهر الأردن. هذا كله بسبب سياسة الأوهام عند الذين ذهبوا إلى أوسلو، والذين واصلوا السياسة ذاتها: اتخاذ القرارات الانفرادية والفردية ممثلة بالسلطة الفلسطينية «الفتحاوية»، وأيضاً بفعل الانقسام في الصف الفلسطيني، والذي أدى إلى تفكيك وحدة الشعب والأرض، وكذلك تعميق التراجعات في الصف الفلسطيني وتفكك الوحدة الوطنية بسبب الانقسام الذي تتحمل «حماس» مسؤولية رئيسة فيه بفعل العملية العسكرية الانقلابية التي قامت بها في حزيران (يونيو) 2007. النضال الفلسطيني تمحور من أجل تجاوز هذين المشروعين: المشروع السلطوي الفتحاوي، والمشروع السلطوي الحمساوي على امتداد هذه السنوات، وتمكنّا فعلياً في الجبهة الديموقراطية وكل القوى الوطنية والليبرالية الفلسطينية من تحقيق إنجاز بعقد حوار وطني شامل ضم 14 فصيلاً (فصائل منظمة التحرير، وحماس والجهاد الإسلامي). أنجزنا أربعة برامج لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية شاملة، وبالتوازي الاتفاق للإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية ولمجلس وطني فلسطيني منتخب داخل الأراضي المحتلة وبلدان اللجوء والشتات وفق قانون التمثيل النسبي الكامل. لكن كل هذه البرامج تم تعطيلها من جانب فريقي الانقسام. وأنجزنا قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورته في 5 آذار (مارس) 2015 والتي دعت إلى: 1- سحب الاعتراف بإسرائيل طالما أن حكوماتها لا تعترف بدولة فلسطين. 2- وقف المفاوضات حتى الوقف الكامل للاستيطان. 3- فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي. 4- سحب الأيدي العاملة الفلسطينية من المستوطنات. والقرارات السابقة تعد ضمانة لإنهاء الانقسام، وبناء وحدة وطنية على قاعدة الشراكة وفقاً للتمثيل النسبي الشامل. ولو نُفّذت قرارات الحوار وقرارات المجلس المركزي التي ذكرتها لما وصلنا إلى قرار ترامب بشأن القدس، لأن تنفيذها يعني أننا ثبّتنا وقائع على الأرض لا تسمح بقرارات كهذه من أي إدارة أميركية. لكن كل شيء تعطل، وعدنا من جديد وتبنينا القرارات ذاتها في المجلس المركزي، 13 كانون الثاني (يناير) 2018، وهذه القرارات أيضاً يتم تجميدها، لأنه ما زالت هناك رهانات من أوساط في السلطة الفلسطينية، وتوجهات بعدم إنهاء الانقسام استجابة لضغوط أميركية وإسرائيلية، وكذلك ضغوط محاور عربية وشرق أوسطية ذات مشاريع متصارعة في ما بينها، ولذا أقول مجدداً، لم يكن مفاجئاً لنا ما

ذهب إليه ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتجميد المساندة لوكالة تشغيل وغوث اللاجئين (أونروا).

إطار الحل

> في أي إطار ترى الحل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، هل هو حل الدولتين، أم حل الدولة ثنائية القومية، أم دولة بنظامين... وما هي فرص الفلسطينيين لتغيير الواقع السياسي الراهن؟

- أقول بلغة مباشرة واضحة، ليس مطروحاً على الشعب الفلسطيني مجموعة خيارات حتى يختار. حل الدولتين يتم دفنه بعد تعطيله على امتداد 25 سنة من مفاوضات ثنائية برعاية أميركية، ومنها تسعة أشهر كاملة برعاية وزير الخارجية السابق جون كيري في إدارة باراك أوباما، من تموز (يوليو) 2013 إلى نيسان (أبريل) 2014. أثناء هذه الفترة عمل كيري يومياً ومعه إطارات أمنية وسياسية وقانونية ضمن فريق يتجاوز مئتي خبير أقاموا في القدس، ووصل بمفاوضاته إلى طريق مسدود أيضاً تحت ضغط الأطماع التوسعية الإسرائيلية. حل الدولتين ليس مطروحاً حتى نختاره أو لا نختاره. أجمعنا فلسطينياً على حل الدولتين، دولة فلسطينية بحدود 4 حزيران (يونيو) 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة في العام نفسه، وحل مشكلة الشعب اللاجئ ضمن القرار 194. ولكن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لم تكن ضمن هذا الإطار، بل كانت مرجعيتها ما يدور على طاولة المفاوضات وليس قرارات الشرعية الدولية، ولهذا عارضنا هذه المفاوضات، ودعونا إلى مفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية وبرعاية الدول الخمس الدائمة العضوية من أجل إنجاز دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. لكن الحكومات الإسرائيلية عطلت هذا، والإدارات الأميركية انحازت بنسب متفاوتة للرغبات التوسعية الإسرائيلية.

منذ البداية هناك قرارات فلسطينية تبنيناها عشية انطلاق مؤتمر مدريد في تشرين الأول (أكتوبر) 1991، وكذلك قبل مفاوضات أوسلو، وبالإجماع اتفقنا على محددات المفاوضات وأهدافها بقيادة وفد من منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن، لم يتم التزام كل هذا، وذهب الذين ذهبوا إلى أوسلو، والآن يعترفون بفشلهم. ولاحقاً وقع الانقسام وكلا طرفيه يعترف بأنه عملٌ مدمر ويصب في مصلحة إسرائيل التي استغلت هذه الفترة الزمنية والانحياز الأميركي لها بفرض وقائع على الأرض.

ليس مطروحاً علينا حل دولتين أو لا دولتين، وليس مطروحاً حل دولة واحدة على قاعدة المساواة في المواطنة لأن الرأي العام الإسرائيلي بغالبية كاسحة يرفض دولة واحدة على أساس المساواة في المواطنة.

وألفت الانتباه إلى أن المجلس الفلسطيني عام 1969 ناقش مشروعين من أجل دولة فلسطينية واحدة من المتوسط حتى النهر، وطرحُنا في الجبهة الديموقراطية كان يدعو إلى دولة ديموقراطية موحدة لكل السكان الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود على أساس المساواة في المواطَنة، والإخوة في فتح قدموا مشروع دولة فلسطينية واحدة (مع إسرائيل)، ولكن على أساس للمسلمين واليهود والمسيحيين، وهو تقسيم على أساس طائفي رفضناه ونرفضه.

المطروح علينا اليوم من إسرائيل هو «إسرائيل الكبرى»، مع رفض مبدأ المساواة في المواطنة. وأصلاً إسرائيل لا تلتزم هذا المبدأ مع نحو 1.5 مليون فلسطيني داخل أراضي عام 1948، وتعمل كل يوم على إقرار قوانين وتشريعات عنصرية جديدة، فكيف الحال مع 4.5 مليون فلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؟

والبديل من «إسرائيل الكبرى» يُحتفظ به في درج نتانياهو، كما كان أيضاً في درج (آرييل) شارون، وهذا مشروع قدمه له مستشاره للأمن القومي غيورا آيلاند، وهو الآن جنرال متقاعد، والمشروع مبني على أساس العودة إلى ما قبل 1967، بل أسوأ مما كانت عليه الحال حينها، وفيه تعود غزة إلى أكناف مصر، وما يتم التوافق عليه في الضفة الغربية نتيجة المفاوضات يُضم إلى الأردن، وهو مشروع تعطل بفعل نضال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والعالم، والقرارات العربية والدولية المؤكدة على وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه في تقرير المصير وإقامة دولة بعاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين وفق القرار الرقم 194.

والمطلوب الآن مفاوضات قد تستأنف في يومٍ ما تقوم على أساس الشرعية الدولية ورعاية دولية أو لا تقوم، لأن العودة إلى مفاوضات ثنائية برعاية أميركية هي إعادة إنتاج الكوارث التي حلت بنا منذ 1993، في مقابل المرابح الكبرى للجانب الإسرائيلي الطليق اليدين لمواصلة أعمال الاستيطان، وهدم المنازل، واغتصاب الأرض وسلبها ومواصلة حصار قطاع غزة وتفتيت الضفة الفلسطينية إلى مجموعة كانتونات وباتسونات. وفي تصريحات نتانياهو منذ أيام بعد عودته من الولايات المتحدة، قال إن إسرائيل مع الانفصال عن الفلسطينيين، وأعرب عن ثقته بأن غالبية من الإسرائيليين تريد ذلك، وأن الفلسطينيين يريدون الانفصال عن إسرائيل، وهو لذلك مع هذا الانفصال وإعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً. لم يأت على ذكر دولة، أي أنه يريد المحافظة على سيادة إسرائيل الكاملة على الأرض والحدود والممرات براً وبحراً وجواً، مع حكم ذاتي مدني، وفي المناسبة سِجِل الأرض والسكان ما زال بيد إسرائيل منذ احتلال عام 1967.

وتصريحات نتانياهو هذه تعني أنه سحب ما قاله في بار إيلان بعد خطاب أوباما عام 2009 عن موافقته على حل الدولتين. إن مشروع الدولتين انتهى بالنسبة إلى حكومة اليمين وحل مكانه مشروع «إسرائيل الكبرى». هذا هو المطروح، ويجب علينا أن نقدم بديلاً واقعياً وطنياً، وواقعياً سياسياً وقانونياً ينطلق من قرارات الجامعة العربية، والمنظمات القارية والأمم المتحدة.

القدس وحق العودة

> ما رأيك بـ «صفقة القرن»؟ وما هو السبيل لمقاومتها فلسطينياً؟ هل خسرنا القدس؟ وهل سنخسر في موضوع حق العودة في ظل الحرب على «وكالة تشغيل وغوث اللاجئين» (أونروا)؟

– مشروع حكومة نتانياهو الذي يضم الائتلاف الواسع ويمثل غالبية اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل هو، كما قلت، «إسرائيل الكبرى»، وإذا تعطل هذا المشروع ليس البديل إعطاء حقوق للشعب الفلسطيني. علينا أن نعود إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار لعقد مؤتمر دولي للسلام بمرجعية قرارات الشرعية الدولية، ورعاية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويجب العمل على استصدار قرار أممي آخر ينتقل بفلسطين من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية تحت الاحتلال حتى يقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية إنهاء الاحتلال وتفكيك الاستيطان بموجب القرارات الدولية، وحل مشكلة الشعب اللاجئ وفق القرار الرقم 194.

يجب أن نفهم منطلقات الإدارة الأميركية، فترامب يعتبر أن الاستيطان لا يشكل عقبة في طريق تحقيق السلام. وثانياً، أعلن القدس عاصمة لإسرائيل. ثالثاً، أعلن خفض المساعدات التي تقدمها الإدارات الأميركية منذ تأسيس أونروا عام 1949 إلى النصف، إضافة إلى الضغط على دول وحض أخرى على خفض مساهماتها في دعم الوكالة لتجفيف مصادر تمويلها وإنهاء الالتزام الدولي بقضية اللاجئين المبني على قرارات أممية، وهناك موازنة تصل إلى 1.5 بليون دولار سنوياً لأونروا. خفض المساعدات يهدف إلى البحث عن حل لمشكلة اللاجئين في إطار التوطين في البلدان العربية المقيمين فيها، أو التهجير من جديد إلى بلدان أخرى. يجب أن نقدم البديل الواقعي المقرّ دولياً بديلاً من المشاريع الإسرائيلية التوسعية الصهيونية، والمشاريع الأميركية الانفرادية الأكثر انحيازاً لمطامع إسرائيل. في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، صدر قرار أممي يعترف بدولة فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة وفق القرارات الأممية السابقة.

في الحرب الباردة الجديدة

> في ظل الصعود الكبير لدور روسيا وأجواء الحرب الباردة الجديدة، هل يمكن الفلسطينيين أن يحققوا أي خطوة تخدم قضيتهم؟

– نأمل بأن تتمكن روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وكذلك الهند واليابان والبرازيل فعلياً في تسريع بناء عالم جديد متعدد الأقطاب، يقوم على العلاقات الديموقراطية أكثر فأكثر بين الدول، ولا يقوم على الاستئثار والغطرسة والهيمنة كما تفعل إدارة ترامب الذي أعلن أنه يريد «أميركا أولاً» لكنه في الحقيقة يريد أوسع من ذلك بكثير. لم يلتفت ترامب إلى الداخل الأميركي، بل على العكس، ألغى مكتسبات للشعب مثل قانون «أوباما كير»، وعزز النزعات العنصرية بانحيازه للبيض. هو يريد عملياً أن تكون أميركا فوق الجميع في سياساته العالمية، وهي تذكرنا بشعارات سادت في ثلاثينات القرن العشرين ومطلع أربعيناته، وانتهت إلى حرب عالمية ثانية مدمرة. وللاستفادة من صعود روسيا، علينا كفلسطينيين أولاً أن نخلق وقائع على الأرض، ومنها سحب الاعتراف بإسرائيل، وتجميد المفاوضات حتى وقف الاستيطان بالكامل طوال فترة المفاوضات، وفك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، ومقاومة كل أشكال التمييز العنصري على الأرض الفلسطينية وداخل أراضي 1948، والالتفات إلى دمقرطة الحياة الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وانتخابات رئاسية وبرلمانية وفق التمثيل النسبي الكامل. ودولياً، تجب العودة إلى الأمم المتحدة بثلاثة مشاريع قرارات؛ الأول مؤتمر دولي للسلام كما قلت بمرجعية القرارات الدولية المشكلة للإطار السياسي والقانوني للمفاوضات برعاية دولية. ومن ثم الانتقال بالعضوية من مراقب إلى عضوية عاملة لدولة فلسطين تحت الاحتلال. ويجب على الأمم المتحدة أخذ دورها لحماية أرض وشعب دولة فلسطين الواقعة تحت قوة الاحتلال.

وبعد كل هذا تفتح كل الطرق أمام روسيا وأمام الأقطاب المختلفة في العالم للمشاركة في حل أزمة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، والصراعات الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط ومناطق العالم المختلفة لأن الاستفزازات والتدخلات الأميركية لا تقف فقط عند ما تفعله في منطقتنا، فالقوانين الأميركية تعتبر روسيا غريماً. ولا نعتقد بجدوى أي مشاريع أخرى لحل أزمة الشرق الأوسط، مثل 4 زائد 5، أو 4 زائد 3، كإطار جديد لعمل اللجنة الرباعية الدولية التي عطلت الإدارات الأميركية المتتالية عملها وأفرغتها من التقدم بأي خطوة إلى أمام، وهي في موت سريري منذ سنوات حتى الآن.

في 20 شباط (فبراير) من العام الحالي، دعا الأخ محمود عباس إلى مؤتمر دولي لا تكون الولايات المتحدة مهيمنة عليه، ولكن في المقابل ترك كل شيء للمجهول. الصيغة الأسلم والأفضل والأصح التي يمكن أن تحقق نتائج هي العودة إلى الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للسلام: جرّبنا الثنائي بالرعاية الأميركية، وجُربت صيغة الرباعية الدولية، جُرب مؤتمر أنابوليس، وجربت أيضاً رعاية أميركية لتسعة أشهر وعمل متواصل لكيري بجولات إلى تل أبيب ورام الله وعواصم الشرق الأوسط. عدنا إلى الأمم المتحدة عام 2012، وقبلت فلسطين عضواً فيها، وحينها حللنا ثلاث قضايا كبرى لم تُحل منذ 1991، وهي تثبيت الإطار القانوني والسياسي لمواضيع الحدود والعاصمة واللاجئين.

العودة إلى الأمم المتحدة هي الطريق الفعلي الذي يمكّن روسيا، وسنعرض ما سبق هنا مع مسؤولين روس سنلتقيهم في موسكو، لنقدم البدائل العملية التي تخلق وقائع على الأرض والميدان في فلسطين والشرق الأوسط والعالم، ما يمكن روسيا والصين وفرنسا التي تعلن مواقف مؤيدة لنا، ويختزل الطريق للمباشرة بمفاوضات من نوع آخر تقوم ضمن إطار قانوني وسياسي وفق قرارات الأمم المتحدة وبرعاية البلدان الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويجب أن نرفع شكاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأعددنا منذ عام 2015 ملفات عن جرائم الاستيطان ونهب المياه وهدم المنازل والأسرى، واتفقنا على تقديمها، ولو نفذ ما توافقنا عليه لكنا أمام وضع جديد.

روسيا وإسرائيل

> هل لدى روسيا الرغبة والقدرة للضغط على إسرائيل؟

– لا يمكن روسيا الضغط على إسرائيل إلا بعد تنفيذ الفلسطينيين الخطوات السابقة، وهو بدوره يفتح المجال من أجل عمل عربي مشترك تجاه القضية المركزية للشعوب العربية والمسلمة. والخطوات الفلسطينية التي ذكرتها تضغط على حكومات اليمين (الإسرائيلي) التي تفعل على الأرض ما تريد من دون وجود ردّ فلسطيني قوي، وتبنّي حلقات عربية ودولية للضغط على إسرائيل لإنعاش وزيادة أعداد الإسرائيليين الباحثين عن حل ضمن قرارات الشرعية الدولية، وتراجع قوة اليمين المتطرف. لا يمكن تغيير المعادلات ما دام اليمين يقدم للإسرائيليين ما يريدونه بسهولة. وعلى سبيل المثال، في 1973 كان هناك 37 ألف مستوطن فقط في الأراضي المحتلة عام 1967، ارتفعوا إلى 97 ألفاً عند توقيع أوسلو في 1993، وهم الآن 850 ألفاً، وهناك مخططات عند نتانياهو لرفع العدد إلى أكثر من مليون حتى

الانتخابات الإسرائيلية المقبلة خريف العام 2019 في الضفة والقدس. غياب مؤتمر دولي بمرجعية أممية، يعني الدوران في المكان، وتعطيل قرارات الإجماع الوطني في اجتماعي المركزي الفلسطيني 2015 و2018.

> ما هو السبب الحقيقي لحال الانقسام... نرى أن «حماس» اقتربت سياسياً من «فتح» ببرنامجها، ولكن لم تنجح المصالحة، ما هي الأسباب الأساسية للانقسام وعدم إتمام المصالحة؟

– كنا نأمل بأن تمضي حلول الإجماع الوطني في الحوارات والمجلس المركزي قدماً لإنهاء الانقسام، لكن كل شيء يراوح مكانه. ولم ينفذ آخر الاتفاقات بين «فتح» و «حماس» في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2017، وقرار الإجماع لـ14 فصيلاً في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، وعلى رغم جهود الرعاية المصرية للتسريع بالخروج من الحالة، لم ننجح. وتنفيذ المصالحة يصطدم بشروط من جانب السلطة و «فتح» بأنه لا خطوة باتجاه حكومة وحدة وطنية وانتخابات، ولا خطوة لضم «حماس» إلى منظمة التحرير قبل تمكين حكومة السلطة تمكيناً كاملاً على الوضع في غزة بكل تلاوينه. ووفق تعبير أبو مازن: سلطة واحدة، أمن واحد، سلاح واحد، مال واحد.

في المقابل، «حماس» تشترط أنها غير مستعدة لتسليم الجباية لحكومة رام الله قبل استيعاب 47 ألف موظف يشكلون قوة مؤطرة للحركة. ويشاع حالياً أنه لا مكان للتفاهم من كلا الطرفين على أي خطوات قبل الاستجابة للشروط التي وضعها. والتعطيل يعود إلى مصالح عائلية، فئوية طبقية واجتماعية ومالية وزعاماتية وفردية للإخوة في «فتح»، وهي مصالح نمت منذ تسلّم الإخوة في «فتح» السلطة منذ 1994، وهي مصالح مستمرة في الضفة، وتأثرت كثيراً في غزة منذ نحو 11 عاماً. ومنذ تسلّم «حماس» السلطة بفرض الأمر الواقع في حزيران (يونيو) 2007، باتت هناك مصالح كبيرة من النوع ذاته بالنسبة إلى «حماس»، وإلا كيف نفسر التمسك من السلطة في رام الله بكل ما بيدها والرغبة في مد نفوذها إلى غزة؟ وكذلك «حماس» غير الراغبة في ترك السلطة قبل استيعاب 47 ألف حمساوي في إطار الموظفين، بينما لا توجد تنمية في أراضينا المحتلة، ولا نحقق تطوراً اقتصادياً بفعل اتفاق باريس وإجراءات الاحتلال التعسفية التي تمنع أيضاً بناء اقتصاد فلسطيني قوي، ولا تقدم اجتماعياً لأن 80 في المئة من الموازنة تذهب للمعاشات؟

> ذلك يعني أن الخلاف ليس سياسياً؟

– الخلاف السياسي موجود، ولكن الشيء الثاني المهم هو المحاور الإقليمية العربية وفي الشرق الأوسط، هذه محاور متصارعة في ما بينها، وتملك مشاريع مختلفة، وكلٌ يحاول أن يجر الحالة الفلسطينية إلى مشروعه، مستخدماً أدوات وآليات فلسطينية.

ونحن قدّمنا حلولاً للعوامل المعطلة لإنهاء الانقسام في إطار ائتلاف منظمة التحرير، وفي إطار الإجماع الوطني، وعرضنا على اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في بيروت برئاسة (رئيس المجلس) الأخ سليم الزعنون في 10 تشرين الثاني(نوفمبر) 2017. وتبنينا قرارين على أن ينفذا بالتوازي: الأول تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة مهمتها إنهاء الانقسام عبر وضع الآليات العملية لإنهائه. والثاني أن تستكمل اللجنة التحضيرية الآليات العملية للذهاب إلى الانتخابات لأن قانون الانتخابات موجود، وهو قانون عصري وتوافقنا عليه سابقاً منذ 2013.

ووفق العملية هذه التي تنفّذ بالتوازي تنتهي عوامل الانقسام، ونذهب إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد ومنتخب في الوطن والشتات بديلاً من المجلس القديم الذي يزيد متوسط أعمار من فيه عن 70 عاماً، ومعطل بالكامل منذ 1996، وتشكل في 1979، وهناك ثلاثة أجيال حُرمت من المشاركة فيه. وهذا الطرح أيضاً عُطل من جانب السلطة في رام الله والإخوة في «فتح» بسبب الاشتراطات التي ذكرتها سابقاً، إضافة إلى الضغوط الأميركية والإسرائيلية بسبب اعتبارهما «حماس» منظمة إرهابية، ما يعطل ترميم الوحدة الفلسطينية بين كل القوى، بما فيها «حماس» و «الجهاد»، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وأميركا وإسرائيل لا تقبلان بحكومة على طاولة المفاوضات تضم منظمة تصنفانها على أنها إرهابية. ويمكن تجاوز الانقسام في حال ابتعدنا من الاشتراطات المسبقة، ومواصلة الجهد مع «حماس» للدخول في مجلس وطني جديد منتخب.

عباس والحمد الله يتجاهلان ذكر قطاع غزة في بيانيهما

رام الله – متابعة صفا 31\3\2018

تجاهل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس وزرائه رامي الحمد الله ذكر قطاع غزة في الكلمة المسجلة التي ألقاها الأول، والبيان الذي أصدره الثاني حول الأحداث الجارية واستشهاد 15 فلسطينيا في القطاع وإصابة نحو 1416 آخرين.

والليلة الماضية بث تلفزيون فلسطين الرسمي التابع للسلطة الفلسطينية كلمة مسجلة مقتضبة لعباس، طالب فيها بتدخل المجتمع الدولي لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل أمام العدوان الإسرائيلي.

وقال عباس– الذي يفرض منذ عام عقوبات شديدة على القطاع– إن سقوط العدد الكبير من الشهداء والجرحى في مظاهرات شعبية سلمية يؤكد أن رسالتنا في القمة العربية القادمة ستكون واضحة، دون أن يذكر اسم غزة التي قدمت هؤلاء الشهداء والجرحى.

كما تجاهل الحمد الله في بيان أصدره اليوم السبت حول أحداث اليوم الأول من مسيرة العودة الكبرى ذكر اسم غزة أيضًا.

يشار إلى أن رئيس السلطة عباس يفرض منذ نحو عام عقوبات شديدة على قطاع غزة بادعاء أنه يريد إجبار حركة حماس على تنفيذ اتفاق المصالحة.

ويوم الاثنين من الأسبوع الماضي، أعلن عباس فرض إجراءات عقابية جديدة على قطاع غزة على خلفية التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء الذي اتهم حركة حماس بالمسؤولية الكاملة.

وفي خطاب لعباس– لقي انتقادا واسعاً من معظم الفصائل الفلسطينية– هاجم بشدة حركة حماس وقال إن "الإسلام بريء من حركة حماس وقادتها".

الرئاسة: الاعتراض الأمريكي على إدانة مجزرة غزة غطاء للعدوان الإسرائيلي

رام الله – "القدس" دوت كوم – 2018\3\31

قالت الرئاسة، إن الاعتراضات الأميركية في مجلس الأمن الدولي، على مشروع بيان لإدانة مجزرة غزة، تشكل غطاءً لإسرائيل لاستمرار عدوانها على الشعب الفلسطيني، وتشجعها على تحدي قرارات الشرعية الدولية الرامية لإنهاء الاحتلال.

وفشل مجلس الأمن الدولي فجر اليوم السبت، في التوصل إلى قرار بشأن المذبحة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي أمس الجمعة، ضد فلسطينيين عزل، خلال فعاليات "مسيرة العودة" التي أحيوا خلالها ذكرى "يوم الأرض" الموافق 30 مارس/آذار من كل عام.

وأعرب السفير الفلسطيني رياض منصور، عن خيبة الأمل العميقة إزاء فشل مجلس الأمن في إدانة المذبحة، واتهم صراحة "الولايات المتحدة الأمريكية بإعاقة مجلس الأمن عن الإضطلاع مسؤولياته".

وأفاد الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، في بيان صحفي، إن استمرار الإدارة الأميركية بنهجها الحالي "المتمثل بحماية الاحتلال، وتعطيل كل المحاولات الدولية الرامية للضغط على حكومة نتنياهو لوقف عدوانها وبطشها ستزيد صمود الفلسطينيين وتشبثهم بأرضهم".

ولفت أبو ردينة إلى استمرار الحراك الفلسطيني الرسمي والشعبي سواء في مجلس الأمن الدولي، أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لطلب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

واستهدف الجيش الإسرائيلي الجمعة، فعاليات احتجاجية لفلسطينيين عزل، قرب السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل، إحياءً للذكرى 42 لـ"يوم الأرض"، سقط خلالها 15 شهيداً و1416 مصاباً.

وفي الضفة الغربية المحتلة، بلغ عدد المصابين الفلسطينيين 118 شخصاً، إثر مواجهات مع الجيش الإسرائيلي، في مناطق متفرقة من الضفة.

وكان مجلس الأمن الدولي عقد فجر السبت جلسة طارئة، بناءً على طلب من دولة الكويت، لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

الخيارات الشعبية أقوى من أي إجراءات رسمية على الأرض

الرسالة نت 2018\3\31

استفزت مسيرة العودة الكبرى سلطات الاحتلال الإسرائيلي وعددًا من الدول العربية رغم سلميتها، لذا لجأت تلك الدول بمشاركة السلطة الفلسطينية إلى عقد اللقاءات استعدادًا لمواجهة المسيرات وإبقائها تحت السيطرة.

وتظهر تلك الاجتماعات القلق الذي ينتاب دولة الاحتلال من تلك المسيرات، إلا أن المفارقة تبدو في مشاركة مصر والأردن وكذلك السلطة في الوقت الذي تعاني فيه القضية الفلسطينية خطرًا حقيقيًا يهدد أبرز ثوابتها متمثلًا بصفقة القرن والتي تصرح السلطة برفضها.

ويرى مراقبون أن غياب أي تصريحات رسمية من السلطة تؤيد المسيرة التي يوافق عليها الكل الفلسطيني تؤكد على الخلل الكبير في خياراتها وفقدانها للبوصلة لمواجهة صفقة القرن وقرارات ترامب بشأن القدس.

وكانت مصادر إعلامية عبرية قد كشفت النقاب عن أن (إسرائيل) والأردن ومصر ورام الله، يجرون محادثات "سرية" من أجل منع التصعيد في "مسيرة العودة".

وقالت صحيفة "يسرائيل اليوم" العبرية، إن الخوف هو أن تتقارب الأحداث وتتحول إلى تصعيد أمني سيجر المنطقة بأكملها إلى مواجهات عنيفة.

ونوهت إلى أن مصدرًا أمنيًا فلسطينيًا كبيرًا، صرّح لموقع "إيلاف" السعودي، بأن الاتصالات السرية عقدت فقط على المستوى الأمني وتضم مسؤولين كبار من (إسرائيل) والأردن والسلطة الفلسطينية.

وكان مصدر أمني في السلطة الفلسطينية، قد قال إن الاجتماع الأخير، عقد نهاية الأسبوع الماضي في أحد مقرات الجيش الإسرائيلي بالضفة الغربية، وحضره مسؤولون أمنيون من مصر، مرجحًا عقد اجتماعات إضافية في الأسابيع المقبلة.

وقالت صحيفة "إسرائيل اليوم"، إنها علمت أن هناك "قلقًا كبيرًا في الأردن والقاهرة ورام الله، من تصاعد الأحداث المخطط لها في غزة، وانتشارها في جميع أنحاء الضفة الغربية، وحتى داخل المملكة الأردنية في حالة حدوث تصعيد في غزة والضفة".

وبحسب الصحيفة فإن السلطة الفلسطينية ستمنع المتظاهرين في الضفة الغربية من الوصول إلى أي من نقاط التماس مع الاحتلال (الإسرائيلي).

الكاتب ماجد الزبدة اعتبر أن قبول مصر والأردن والسلطة الفلسطينية بمشاركة جيش الاحتلال في اجتماعاته الأمنية داخل قاعدة عسكرية بالضفة المحتلة يمثل "إقرارًا بسيادة الاحتلال على أراضي الضفة الأمر الذي يتناقض مع التوجهات المعلنة لتلك الأنظمة بحق السيادة الفلسطينية على كامل أراضي الضفة المحتلة عام سبعة وستين".

وذكر أن اللافت في الأمر هو مشاركة وفد أمني فلسطيني في الاجتماعات الهادفة إلى إجهاض مسيرات العودة، مؤكداً على أن ذلك يدلل على عمق التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال ووصوله إلى مراحل خطيرة باتت تمس الثوابت الفلسطينية التي يلتقي حولها الكل الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة.

ويرى الزبدة أن إحياء فكرة مسيرات العودة قضت مضاجع دولة الاحتلال فعكفت على عقد اجتماعات أمنية وسياسية متتالية لدراسة سبل التعامل معها، واستنجدت بدول الطوق العربي إضافة إلى السلطة الفلسطينية في محاولة لوأد تلك الفكرة وإفشال المسيرات أو إضعاف تأثيرها الميداني على الأرض.

من جانبه، لم يستغرب الكاتب مصطفى الصواف عقد الاجتماع بين السلطة والدول العربية والاحتلال، مشيرًا إلى أن السلطة مع حلول التوطين والوطن البديل وليست مع خيارات الشعب.

وبين أن تلك الدول عملت على الحد من حالة القلق التي انتابت الاحتلال، وهم لا يريدون أي تحرك من اتجاه دولهم باتجاه الحدود، متوقعًا أن تكون الدول المشاركة تعهدت بمنع وصول أي مسيرات للحدود ونقاط التماس وخاصة في الأردن التي ترتبط بأطول حدود مع الاحتلال.

وأكد الصواف على أن الشعب الفلسطيني يدرك تلك الحقيقة وبات يعتمد على نفسه، ولم يعد يؤمن بالموقف الرسمي الفلسطيني ولديه القدرة على تنفيذ خياراته، مبينًا أن السلطة اعتادت على منع المتظاهرين من الوصول لنقاط التماس مع الاحتلال.

ومن اللافت أن الضفة الغربية لم تشهد أي استعدادات تذكر للمشاركة في المسيرة التي ستشمل قطاع غزة وعددًا من الدول العربية والغربية في حين أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قرر الدفع بتعزيزات عسكرية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالضفة الغربية والقدس وعلى الشريط الحدودي مع قطاع غزة، فيما يواصل استنفار جنوده من مختلف الوحدات العسكرية مع فرض الإغلاق والطوق الأمني على الضفة وغزة.

وفد من حماس يلتقي بوغدانوف في موسكو

لندن- عربى21 31\3\2018

التقى وفد من حركة حماس في موسكو، برئاسة عضو المكتب السياسي موسى أبو مرزوق، الجمعة، بنائب وزير الخارجية الروسي ومبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط، ميخائيل بوغدانوف، في مقر وزارة الخارجية الروسية بموسكو.

وقال أبو مرزوق في تغريدة له على "تويتر"، "إن اللقاء بحث تطورات مسيرة العودة الكبرى التي تمثل تمسك شعبنا بحقوقه التاريخية الثابتة، وامتلاكه خيارات متعددة للدفاع عن نفسه".

وأضاف أن الوفد استعرض أيضا معوقات إتمام المصالحة الفلسطينية، وأسباب رفض الحركة انعقاد المؤتمر الوطني في رام الله، وتهديدات الرئيس محمود عباس بفرض مزيد من العقوبات على قطاع غزة بعد حادث التفجير موكب رئيس الوزراء الفلسطيني، كما عرض الوفد آخر ما توصلت إليه نتائج التحقيقات.

وأكد الوفد حرص الحركة على وحدة الصف الفلسطيني، شارحا في الوقت ذاته سبب رفضه للقرارات الأمريكية الجائرة، معبرا عن رفضه التام لما يسمى صفقة القرن.

غزة تتحدى مصيرها

د. جمال زحالقة عرب48 31\3\2018

كشفت تداعيات مسيرة العودة الكبرى أمرًا في غاية الأهمية والبساطة، وهو أن الصراع هو بين الحق والباطل، بين الضحية والجلاد، بين وحشية الاحتلال الذي "يحمي ما سلب" وبسالة الفلسطيني الذي يريد الفوز بحياة طبيعية ويسعى إلى "استرداد حقّ مسلوب".

المسيرات كانت سلمية بامتياز، هكذا خطط لها، وهكذا كان، ولم يتعرّض أي من الجنود الإسرائيليين للخطر، ولا يستطيع أحد الادعاء أنهم أطلقوا النار دفاعًا عن أنفسهم أو عن نفوس غيرهم. المنطق الوحيد لإطلاق النار هو "الدفاع" عن الاحتلال وسلب الأرض والوطن من الفلسطينيين. هو منطق الحرامي الذي يدافع عن "حقّه" في الاحتفاظ بما سلب ونهب.

لم يدع أحد أيضًا أن الجنود أطلقوا النار عن طريق الخطأ، بل كان هناك اعتراف واضح أن القتل كان عمدًا ومستهدفًا من إسمتهم إسرائيل بالمحرّضين. هذا ليس قتلًا مع سبق الإصرار والترصد فحسب، فحين تقوم جهة رسمية وجيش نظامي بمثل ذلك فهو حكم إعدام، وحكم إعدام على ماذا؟ على "التحريض" على التظاهر السلمي؟ لقد انتبهت إسرائيل الرسمية إلى أنها تورط نفسها بادعاء قتل "المحرضين"، فلجأت إلى اختلاق رواية جديدة وهي أن عندها مؤشرات بأن المقاومة تستغل المظاهرات السلمية للقيام بعمليات عسكرية، وبعد بث هذا الادعاء في بيان رسمي للجيش قتلت اسرائيل أربعة متظاهرين فلسطينيين، وأعلنت أنهم "إرهابيون". هكذا وضعت إسرائيل حجر الأساس لروايتها باستخدام ادعاء "الإرهاب"، الذي تجيّره لتبرير ارتكاب المزيد من المجازر.

من المهم أن نشير إلى أن إسرائيل (سوى قلة قليلة من اليسار الراديكالي) وقفت ودعمت جنودها الذين يقتلون الفلسطينيين العزّل، الحكومة وقيادة الجيش والقيادات السياسية في الائتلاف والمعارضة، وكذلك الصحافة التي تصرفت كصحافة بلاط وإعلام متطوع في خدمة العسكر.

العنف الإجرامي الإسرائيلي في محاولة قمع مسيرة العودة الكبرى هو أمر مقصود ومخطط له سلفًا، وله هدف محدد وهو "كيّ الوعي" وخلق حالة من الردع لمنع أكثر ما تخشاه اسرائيل، وهو نضال شعبي واسع النطاق ومسيرات شعبية تخترق الحدود وتحاصر المستوطنات. إطلاق النار على المتظاهرين استهدف القتل لزرع الخوف والهلع في قلوب الناس. لكن إسرائيل لا تعي حالة الفلسطيني، الذي لا يجد ما يخسره

واخترق حاجز الخوف بلا رجعة، وانطلاق مسيرة العودة يبشر بأنّ هناك تغييرا في أفق النضال الفلسطيني وبأن غزّة تتحدى مصيرها.

من مفارقات الهبّات الشعبية أنها كثيرًا ما تأتي حين يخبو الأمل، وحيت تصل القوى السياسية إلى باب موصود وتكف الجماهير، التي تعيش أزمة معيشية وحياتية، عن التعويل عليها كممثلة لها، وتنزل إلى الشارع لتقول كلمتها وتطلق صرختها. هذه الهبّات تنعش أملًا خبا وتوقظ حلمًا وتشعل نار النقمة على واقع لا يحتمل. وفي مسيرة العودة الكبرى، التي انطلقت من غزة يسطر شعبنا التاريخ ويعبّد طريق العودة والحرية والاستقلال.

شكرًا غزّة لأنك وجهت رسالة وحدة وطنية في عهد الانقسام. شكرًا غزة لأنك حولت النضال الشعبي إلى واقع بعد أن حوصر في خانة الكلام. شكرًا غزة، ومعنى الشكر أن نتحرّك جميعًا ونقف معًا ومع غزّة العزّة في نضال هدفه واضح: تصحيح الغبن التاريخي الذي لحق بشعب فلسطين.

تم بحمد الله